



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الكوفيد-19 في تسريع وتيرة الشمول المالي
-دراسة تحليلية لتجارب عربية-

المشرف	اعداد الطلبة	
ياسمينه إبراهيم سالم	شيماء بولحيسة	1
	خولة ظافري	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	عمار قرفي
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ياسمينه إبراهيم سالم
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	

السنة الجامعية 2023/2022





بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والحمد والثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم فقد أحيانا من عدم وهدانا من ضلاله
وعلمنا من جهالة وعافانا وآوانا وكسانا، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه...

كما نتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير وخالص الامتنان إلى الأستاذة "إبراهيم سالم ياسمينه"
لقبول الإشراف على هذه المذكرة ولما أفادتنا به من نصائح وتوجيهات رشيدة وصبرها معنا إلى
آخر المطاف... ونشكر لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث...

شكرا جزيلا لكم ...

الطالبة بولحيسة شيما

الطالبة ظافريخولة



إهداء

إلى قرة عيني... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني،
ومن نبع حنانها سقتني... إلى من وهبتني الحياة... منحني الحب والحنان... ربتي
بلطف... تلك المرأة العظيمة... صديقتي وحبيبتي أُمي الحنونة والغالية على حياتي

"فضية بولطينة".

إلى أعظم الرجال صبرا ورمزا للحب والعطاء... إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي...
وأفنى حياته من أجل تعليمي. إلى ذلك الرجل العظيم... أبي العزيز

"بولحيسة عبد الوهاب".

إلى من جمعتني معهم صلة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أهلي... إخوتي
وأخواتي "سمير، أيوب، كريمة، عقبة، وزوجة أخي صبرينة وإلى الكتاكت الصغار جاد
أنيس ورزان ميرال، وإلى أختي نسمة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

وإلى الزوج الكريم "علي حميدة"

الطالبة شيما بولحيسة





إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيزين اللذين سهرا على تربيتي

أحسن تربية أبي "محمد ظافري" و"بلكيموش بديعة".

إلى جميع إخوتي زينب، باديس، رياض الذين كانوا عوناً لي في هذه

الحياة.

وإلى الزوج الكريم عبدو

الطالبة ظافري خولة



مقدمة

انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح الشمول المالي أو الاشتمال المالي؛ حيث كان انعكاساً لحركة عالمية تسعى إلى إدماج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية، وهذا من خلال الانطلاق من هدف بسيط يتمثل في أن يمتلك كل شخص في العالم حساباً نشطاً في مؤسسة مالية رسمية، يقوم باستخدامه لأغراض الإيداع، السحب والادخار.

يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو في القطاع المالي من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات التي تكفل للمتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية معرفة حقوقهم وواجباتهم، وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالشمول المالي، إلا أنه واجه ولا زال يواجه تحديات، تحول دون التوسع في تطبيقه.

في هذا السياق يحظى موضوع تعزيز الشمول المالي في الدول العربية باهتمام كبير، إدراكاً منهم للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا شك في أن التطورات الحالية والتداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا كوفيد 19 أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض الشمول المالي، وضرورة تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتوعية مستخدميها، كما عززت الحاجة الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وجعلت الحاجة إلى تسريع التحول الرقمي وتحسين الخدمات المالية الرقمية أمراً بالغ الأهمية في السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية.

إشكالية البحث

نال الشمول المالي اهتمام جميع الدول والتي سعت نحو تحقيقه وتطويره عبر أحدث الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تسهل وصول هذه الخدمات إلى كافة فئات المجتمع وبتكلفة منخفضة، وعليه تكمن إشكالية البحث في:

ما دور أزمة كوفيد19 في تسريع وتيرة الشمول المالي في الدول العربية؟

من هذا التساؤل يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما علاقة أزمة كوفيد19 بالشمول المالي؟
- 2- ما أهمية التحول الرقمي في تحسين درجة الشمول المالي في الجزائر؟
- 3- إلى أي مدى استطاعت الدول العربية تحقيق الشمول المالي؟

4- إلى أي مدى ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)؟

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: (ترتبط أزمة كورونا (كوفيد-19) بالشمول المالي بعلاقة سلبية؛

الفرضية الثانية: يعمل التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية لأكبر شريحة من العملاء؛

الفرضية الثالثة: لم تحقق الدول العربية مستويات أداء عالية فيما يخص تسريع الشمول المالي؛

الفرضية الرابعة: ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19).

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كون موضوع كل من الخدمات المالية الرقمية والشمول للمالي من المواضيع التي أصبحت تحتل جل اهتمام الدول والهيئات المالية العالمية في وقتنا الحالي، وتبرز الأهمية من خلال إبراز مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، مع عرض لتجارب عربية.

أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور في:

- التعرف على مفاهيم متعلقة بكل من كوفيد-19 والشمول المالي وما مؤشرات؛
- محاولة دراسة واقع الشمول المالي في الدول العربية في ظل جائحة كورونا؛
- تحديد مدى تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وكذا تأثير مرحلة فيروس كورونا على ذلك.

أسباب اختيار البحث

يمكن حصر الأسباب في نقطتين:

- _ الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع الشمول المالي؛
- _ الأهمية التي اكتسبها الشمول المالي في ظل جائحة كورونا.

منهج البحث

نستخدم في هذا البحث المناهج التالية:

_ **المنهج الوصفي التحليلي** المناسب لعرض المعلومات وتحليلها وذكر التفاصيل المتعلقة بجوانب البحث الأساسية؛

_ **منهج دراسة حالة** في دراسة الشمول المالي في الدول العربية بشكل عام وفي الجزائر ومصر في ظل جائحة كورونا.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالشمول المالي، ويمكن الاقتصار على ذكر الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالبحث وهي:

- **الدراسة الأولى:** دراسة قاسمي يسمينة ومزيان محمد توفيق، بعنوان **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، 2022**: هدفت الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشمول المالي، أهميته وأهدافه والقيام بدراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي بالجزائر والدول العربية زيادة على ذلك تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية والجزائر، من خلال الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية على تحقيقه والتمثلة في مؤشر الادخار، مؤشر الاقتراض ومؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، وقد توصلت الدراسة إلى توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية.

- **الدراسة الثانية:** دراسة محمد شكرين، بعنوان **أزمة كوفيد19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، 2021**: هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الخدمات المالية الرقمية ودورها في إضفاء الطابع الرقمي على الشمول المالي وكيف أن جائحة كوفيد19 أظهرت مدى الحاجة إلى رقمنة الخدمات المالية في الجزائر. وهذا بالاعتماد على تحليل الإحصائيات المتعلقة باستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال فترة الجائحة، مع محاولة مناقشة أهم التحديات التي تواجه تحسين الشمول المالي الرقمي كتطوير البنية التحتية والتتقيف المالي ومقاومة جماعات المصالح وتم هذا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن رقمنة الخدمات المالية الرقمية في الجزائر ينبغي أن يتم في إطار إستراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي برؤية واضحة وخطة عمل قابلة للتنفيذ.

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول: مدخل للتعريف بالشمول المالي،** ويتضمن مفهوم للشمول المالي بشكل عام ومحاولة إبراز أهميته وأهم ركائزه، كما تم التطرق إلى مبادئه وخصائصه ، وأخيرا التحديات التي تواجهه ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

-**الفصل الثاني: يتضمن مدخل للتعريف بفيروس كورونا (كوفيد-19)،** يتضمن مفهوم كوفيد-19 بصفة عامة، وإبراز تداعيات أزمة كورونا، ومحاولة إبراز العلاقة بين الشمول المالي وكوفيد-19؛

- **الفصل الثالث: بعنوان دراسة تطبيقية حول تأثير أزمة كوفيد-19 على الدول العربية،** وينقسم إلى ثلاثة مباحث: أولها دراسة حالة الشمول المالي في الدول العربية، ثانيها تأثير أزمة كوفيد-19 على الشمول المالي في الجزائر، وأخيرا في مصر.

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي

مقدمة الفصل الأول

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية منها بإتباع سياسات تتضمن تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، وتتماشى مع قدراتهم وتباعدتهم عن التهميش المالي.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للشمول المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة

مباحث:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي؛
- ✓ المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي؛
- ✓ المبحث الثالث: تحديات الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: عموميات حول بالشمول المالي

حظيت قضية الشمول المالي باهتمام واسع من الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطها بعدة جوانب من المؤسسات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية والأسر. من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على نشأة الشمول المالي وتعريف الشمول المالي وأهميته ومبادئ تحقيقه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي

الشمول المالي هو أحد المفاهيم الحديثة في الوقت الحاضر. من خلال هذا المطلب سنتناول نشأة وأهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الشمول المالي.

أولاً: نشأة الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها؛ حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر. عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.¹

ثانياً: تعريف الشمول المالي

تم تعريف الشمول المالي من طرف عدة مؤسسات وهيئات دولية سنقدم بعضاً منها كما يلي:

- تعريف مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI: هو "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة

¹ - بن عامر الكريم وبن طواف كوثر، واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة بحوث

الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04/العدد 01، جامعة بلحاج بوشيب (عين تموشنت) الجزائر، 2023، ص 646-647.

والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".¹

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة العالمية للتثقيف المالي (INFE):** هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكامل وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة؛ وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.²

- **تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):** تعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً".³

نتيجة لما سبق، نستنتج أن الشمول المالي يعني السماح باستخدام كافة الخدمات المالية من قبل جميع شرائح المجتمع ومؤسساته وأفراده عبر القنوات الرسمية وبأسعار تنافسية كما يشمل مفهوم الشمول المالي أيضاً حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي وأهدافه لمعظم دول العالم في كيفية الحصول على التمويل باعتباره أمراً ينال اهتمام جميع المؤسسات المالية والمصرفية وجميع أفراد المجتمع، ومن خلال هذا المطلب سننتقل إلى أهمية الشمول المالي وأهدافه.

أولاً: أهمية الشمول المالي

تتمثل فيما يلي:⁴

- يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطاً بأسواق عالمية؛

¹ - رشيد نعيمة وعبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقاً لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09/العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، 2021، ص 373.

² - بلحشر عائشة وخالد مسعد، الشمول المالي وسبب تعزيزه في اقتصاديات الدول التجربة الكينية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن/العدد 01، جامعة تلمسان الجزائر، 2022، ص 141.

³ - بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة المعارف، المجلد 14/العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة - الجزائر - 2019، ص 214.

⁴ - محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01/العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، ص 123.

- يؤدي الشمول المالي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسات الحكومية، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي؛
- زيادة القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لزيادة الحصة السوقية؛¹
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقدّم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و 10%؛²
- إضافة إلى ذلك تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛
- من ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل.³

¹ - قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2023، ص 145.

² - صورية شنيبي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04/العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2019، ص 108.

³ - كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10/العدد 03، 2019، جامعة علي لونيسي البليلة 02 الجزائر، 2019، ص 364.

ثانياً: أهداف الشمول المالي

تتمثل فيما يلي:

➤ تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية

من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.¹

➤ الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛ حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية؛ إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي.²

➤ الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم رفع معدلات النمو، كما يساهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.³

المطلب الثالث: خصائص ومبادئ الشمول المالي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى:

أولاً: خصائص الشمول المالي

هناك عدة خصائص للشمول المالي وهي:⁴

➤ **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل؛

➤ **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة؛

➤ **السعر:** تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع؛

➤ **الجودة:** مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم؛

¹ - محمد أمين زاويح، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة المملكة العربية السعودية-، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10/العدد01، جامعة المركز الجامعي عبد الله مرسلي تيبازة، 2022، ص755.

² - صليحة فلاق وشارفي سامية، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة مملكة البحرين-، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 21/العدد01، جامعة باتنة1، 2020، ص307-308.

³ - المرجع نفسه، ص308.

⁴ - أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طنبه للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الشلف (الجزائر)، المجلد 04/العدد02، 2021، ص648.

- الوقت: توفير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات؛
- التوسع: الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل.

ثانياً: مبادئ الشمول المالي

المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20:¹

- القيادة: تهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والأطراف المشاركة لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر؛ حيث أثبتت التجارب الدولية بأن قيادة الشمول المالي يجب أن تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسب الشمول المالي؛
- التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة (التوفير، الاقتراض، التحويل، التأمين والاستثمارات المالية...); حيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها؛
- الابتكار أو التجديد: من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي وبما يشمل ذلك ضرورة تحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي، مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديم الخدمات والمنتجات وأن تكون ملبية للمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة؛
- الحماية: يجب إتباع نهج شامل لحماية مستخدمي الخدمات المالية والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح؛ حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشاكل فإنه من الضرورة وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية، وذلك من خلال:
 - ✓ توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛
 - ✓ توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستخدمي الخدمات والمنتجات المالية؛²
 - ✓ تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية.
- تمكين العملاء: لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لا بد من تطوير قدراتهم وثقافتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال ما يلي:
 - أ) الثقافة المالية: هي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية؛
 - ب) القدرات المالية: هي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم؛

¹ - بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10/العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 164.

² - المرجع نفسه، ص 165.

ج) آلية معالجة الشكاوى: هي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

- **التعاون:** ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع؛ حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الآخرين لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل واضح؛
 - **المعرفة:** يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية؛ حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمراً ضرورياً لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛
 - **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية؛
 - الإطار العملي:** يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى؛ حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.
- من خلال ما تم التطرق إليه يمكن تلخيص مبادئ الشمول المالي في الشكل التالي:
- الشكل رقم (01): مبادئ الشمول المالي**



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه - دراسة حالة الدول العربية - مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10/العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 164.

المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي جسد في التزامات تنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال وعليه لتبيان هذه الإجراءات، وهذا ما نحاول توضيحه في هذا المبحث، حيث سوف نتعرف على أبعاد ومؤشرات الشمول المالي وكذا آلياته وسياساته.

المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

لقياس مستويات الشمول المالي وتطوره في مختلف البلدان، وإجراء مقارنات دولية، أطلقت مجموعة البنك الدولي العديد من المؤشرات.

أولاً: أبعاد تعزيز الشمول المالي

تتمثل في:¹

1- الوصول للخدمات المالية

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛

2- استخدام الخدمات المالية

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

3- جودة الخدمات المالية

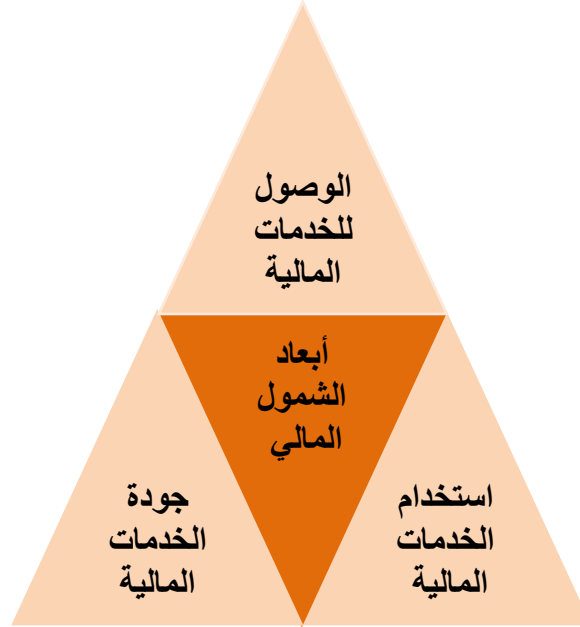
تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحد في حد ذاته؛ حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فكان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لا زال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود تتواصل من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً؛ حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض

¹ - صليحة فلاق وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة العلمية المعيار، المجلد 12/العدد 01، جامعة الشلف (الجزائر)، 2021، ص 282.

بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.¹

من خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: صليحة فلاق وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة العلمية المعيار، المجلد 12/العدد 01، جامعة الشلف (الجزائر)، 2021، ص 282؛ صورية شنبي والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04/العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2019، ص 110.

ثانياً: مؤشرات الشمول المالي

وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة.²

1- مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية

- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
- ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

¹ - صورية شنبي والسعيد بن لخضر، المرجع السابق، ص 110.

² - حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16/العدد 23، جامعة الشلف (الجزائر)، 2020، ص 102.

2- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- ✓ عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- ✓ نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

3- مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية

ترتكز مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية على سبعة مؤشرات وهي:¹

- (أ) **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛
 - (ب) **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي؛ حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة؛
 - (ج) **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
 - (د) **حماية المستهلك:** يظهر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير العادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛
 - (هـ) **التثقيف المالي:** ويقاس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
 - (و) **المديونية أو السيولة المالية:** وهي سمة هامة للعمل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقرضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة؛
 - (ز) **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.
- الجدول الموالي يلخص أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

¹ - صورية شني والسعيد بن لخير، ص110-111.

الجدول رقم 01: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات؛ - حسابات النقود الالكترونية؛ - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي؛ - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم؛ - البالغين حملة وثائق التأمين؛ - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية؛ - المحتفظين بحساب بنكي؛ - التحويلات؛ - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	- المعرفة المالية؛ - السلوك المالي؛ - متطلبات الشفافية؛ - حل النزاعات؛ - تكاليف استخدام الخدمات المالية؛ - العوائق الائتمانية.

المصدر: نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX دراسة مجموعة من الدول العربية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06/العدد 02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-(الجزائر)، 2022، ص47.

المطلب الثاني: ركائز الشمول المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: ركائز الشمول المالي

إن الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز تتمثل في:¹

1- دعم البنية التحتية المالية

تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة وقوية له، ويجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية والتي تتضمن ما يلي:

¹ - جواني صونيا وعديلة مريم، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالية في الوطن العربي -تجربة البحرين- مجلة أبحاث إقتصادية ومعاصرة، المجلد 04/العدد 02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021، ص278.

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات والمنتجات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية؛
- تقديم الخدمات المالية بغرض خفض تكاليف هذه الخدمات وذلك من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

2- الحماية المالية للمستهلك

من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء دون التمييز بينهم وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وفي الوقت المناسب وتزويدهم بالمعلومات الكافية وتوفير خدمات الاستشارة المالية لهم، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المستبعدة والمهمشة؛

3- تطوير الخدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء

لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء؛¹

4- التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك.

من خلال ما تم تناوله في هذا المطلب يتم تلخيصه فيما يلي:

¹ - آسيا سعيدان، ونصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة: الجزائر تونس و المغرب، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10/العدد03، جامعة علي لونيبي، قالمة، الجزائر، 2018، ص750.

الشكل رقم (03): ركائز الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: جواني صونيا وعديلة مريم، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين - مجلة أبحاث إقتصادية و معاصرة، المجلد 04/العدد 02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021، ص278؛ آسيا سعيدان، ونصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة: الجزائر تونس و المغرب، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10/العدد 03، جامعة علي لونيسي، قالمة، الجزائر، 2018، ص750.

ثانيا: حواجز الشمول المالي

هناك مجموعة من الحواجز والقيود التي تحول دون تحقيق مستويات عالية من الشمول المالي خاصة في اقتصاديات الدول النامية، والتي يمكن عرضها فيما يلي:¹

- **محدودية الدخل:** تحول دون استخدام الخدمات التي يقدمها المصارف بصفة دائمة، كما تمارس المصارف اتجاه أصحاب الدخل المنخفضة سياسة الاستبعاد من القروض البنكية؛
- **الحواجز القانونية والتشريعية والتنظيمية:** تتمثل في القوانين والإجراءات المعتمدة في البنوك من أجل الحصول على الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات التي تتعارض مع مبادئ الشمول المالي؛²
- **ارتفاع تكلفة فتح الحسابات والمصارف المتعلقة:** في الكثير من الأحيان تمثل هذه التكاليف حاجز أمام ارتفاع مستوى الشمول المالي في الاقتصاد؛
- **حواجز متعلقة بضعف الانتشار المصرفي، وتدني استخدام التكنولوجيا المالية في النظام المالي:** الأمر الذي يحول دون سهولة تقديم الخدمات لمستحقيها ويرفع تكلفة الحصول عليها؛

¹ - ناصر غربي صلاح الدين وآخرون، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج بانل ARDC خلال الفترة (1990-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07/العدد 01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، 2022، ص29.

² - المرجع نفسه، ص30.

- **حواجز دينية وعقائدية:** عدم الإقبال على استخدام المنتجات المالية التي يقدمها النظام المالي لدواعي دينية وعقائدية، خاصة في الدول الإسلامية، مما يؤدي إلى انخفاض درجة الشمول المالي، بسبب الاستبعاد الإداري؛

- **حواجز المتعلقة بالأمية المالية:** غياب التنقيف المالي وتراجع الوعي المالي والمصرفي وخاصة في الدول النامية يحول دون تحقيق الشمول المالي.

المطلب الثالث: آليات وسياسات تعزيز الشمول المالي

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب.

أولاً: آليات تعزيز الشمول المالي

تتمثل فيما يلي:¹

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول؛

- **التنقيف المالي:** تعاضمت أهمية التنقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التنقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار؛

- **بيئة تشريعية مواتية:** يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات؛ حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية؛

- **رقمنة الخدمات المالية:** وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونياً، يخلق مجالا متكافئاً لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر؛ حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد؛

¹ - نادية لوزي، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه. مجلة بحوث والاقتصاد والمناجمت، المجلد 02/العدد 02، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، 2021، ص 26-27.

- **البيانات والأبحاث:** تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي.

ثانياً: سياسات الشمول المالي

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي. أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين أن الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في تمكين الشمول المالي.¹

بهدف تطبيق وتعميم الشمول المالي يجب أن تتوفر الشروط وهي:

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي؛
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حالياً ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع؛
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع؛
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع؛
- متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.

¹ - كركار مليكة، المرجع السابق، ص 366.

المبحث الثالث: تحديات الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أصبح من المعترف به عالميا، أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي. سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى كيفية تحقيق الشمول المالي ومعيقاته وكذلك دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: كيفية تحقيق الشمول المالي وعلاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: كيفية تحقيق الشمول المالي

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من:¹

- ✓ عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة؛
- ✓ حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي؛
- ✓ حصول العمليات على معادلة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة؛
- ✓ تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
- ✓ توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل؛
- ✓ الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

ثانيا: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي أو قطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية، التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي وتغيير بنيته ودعم كفاءته فيما

¹ - فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال لدراسات الاقتصادية، المجلد 06/العدد03، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2020، ص477.

يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.¹

كما أن هناك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي فالقناة الأولى تكون من خلال التنوع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان في الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية محافظ البنوك الإقراضية، في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها، وهو ما يقلل بالتالي من اعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي الذي يميل عادة إلى أن يكون أكثر تقلباً خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية، أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال آثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: تحديات ومعوقات توسيع شمول مالي

تتمثل في:

أولاً: تحديات الشمول المالي

- على الرغم من إحراز تقدم نحو الشمول المالي، لا تزال هناك تحديات كبيرة:²
- ما يقدر بـ 2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم ليس لديهم حساب أساسي؛
- على الصعيد العالمي، يشير 59% من البالغين الذين ليس لديهم حساب إلى نقص ما يكفي من المال كسبب رئيسي، مما يعني أن الخدمات المالية ليست بأسعار معقولة أو مصممة بحيث تناسب المستخدمين ذوي الدخل المنخفض؛
- تشمل الحواجز الأخرى التي تحول دون فتح الحساب المسافة من مقدم الخدمات المالية، ونقص وثائق التوثيق اللازمة، وانعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية، والدين؛
- هناك أكثر من 200 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة رسمية وغير رسمية في الاقتصادات الناشئة تفقر إلى التمويل الكافي للازدهار والنمو. وتذكر المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عدم وجود ضمانات وتاريخ ائتماني، كما أن الأعمال التجارية غير الرسمية هي الأسباب الرئيسية لعدم وجود حساب؛
- بعض الفئات مستبعدة مالياً أكثر من غيرها: فالنساء فقراء الريف، وغيرهم من السكان النائيين أو الذين يصعب الوصول إليهم، فضلاً عن الشركات الصغيرة غير الرسمية هي الأكثر تضرراً. فعلى

¹ - أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية- مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04/العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2023، ص247.

² - بوقرة إيمان، واقع وآفاق الشمول المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10/العدد2، جامعة غرداية (الجزائر)، 2018، ص08.

سبيل المثال، تقدر الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية بنحو 9 نقاط مئوية: 59% من الرجال أفادوا بأن لديهم حساب عام 2014، في حين أن 50% فقط من النساء قد قامت بذلك. ويشكل السكان المشردون قسراً واحداً من أكثر التحديات إلحاحاً في مجال الاشتغال المالي حيث أن 80% تقريباً من البالغين في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات هم خارج النظام المالي الرسمي.

ثانياً: العراقيل الشمول المالي

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:¹

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مالية مصرفية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام خدمات مالية: إن التغلب على مثل هذا النوع من المعوقات يرتبط بمجموعة من العوامل منها: طبيعة توزيع الدخل، مستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة. إلا أنه يرتبط أيضاً بطبيعة السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يمتلكون حساباً مالياً أو الحد الأدنى لامتلاك حساب؛

- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة في لوجود حساب مصرفي عند أي مؤسسة مالية؛
- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك حساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها؛
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حسابات في مؤسسات مالية رسمية أو لعدم تقبلهم في تلك المؤسسات.

من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، وإلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظام المالي للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، رغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهنات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOs)، من ثم يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل

¹ - المرجع نفسه، ص 08.

الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

المطلب الثالث: دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الإنتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة والتي من شأنها "تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال".¹

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التأمين والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التآجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والهواتف والكمبيوترات اللوحية الذكية، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار، وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات

¹ - فضيل البشير، المرجع السابق، ص 479.

المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر، ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد و/أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم ونفقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالقرض والمخاطر المالية وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.¹

¹ - المرجع نفسه، ص 479.

خاتمة الفصل الأول

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وذلك عن طريق تطوير النظام المصرفي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

كما يهدف إلى الحد من الفقر وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول لا تزال نسب الشمول فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تسهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في الدول.

الفصل الثاني

مدخل للتعريف بفيروس

كورونا كوفيد-19

مقدمة الفصل الثاني

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي من هذه الأزمة سيكون متفاوتا بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية؛ إذ تحتاج الاقتصادات الصاعدة والفئات المحرومة اقتصاديا وقتا أطول كثيرا لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض إطار عام للتعريف بفيروس كورونا (كوفيد-19)؛ حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا (كوفيد-19)؛
- ✓ المبحث الثاني: تداعيات أزمة كوفيد-19؛
- ✓ المبحث الثالث: الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد-19.

المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا كوفيد-19

فيروس كورونا 2019، أو كوفيد-19 (COVID-19) باختصار، ويعرف أيضا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، هو مرض تنفسي إنتاني حيواني المنشأ، يسببه فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة النوع.

المطلب الأول: نشأة وتعريف كوفيد-19

مرض كوفيد-19، أو مرض فيروس كورونا 2019، هو مرض يسببه نوع جديد (أو مستجد) من فيروسات كورونا اكتشف لأول مرة عندما حدث تفش للمرض في ديسمبر 2019.

أولا: نشأة أزمة كوفيد-19

في نهاية عام 2019 توجهت أنظار العالم إلى الصين، وبالضبط إلى مدينة ووهان؛ حيث ظهر فيروس جديد اصطلح على تسميته فيروس كورونا Coronavirus، وهي تسمية مشتقة من الكلمة اللاتينية Corona، والتي تعني التاج، لذلك يسميه البعض الفيروس التاجي لكن تبقى تسمية فيروس كورونا الأكثر شيوعا في العالم. وهو مسبب لمرض أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية اسم كوفيد-19 (covid-19) وهو اختصار للتسمية Coronavirus disease 19 بمعنى مرض فيروس كورونا، وأضيف الرقم 19 بالنسبة لعام ظهوره 2019.¹

ثانيا: تعريف أزمة كوفيد-19

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، ومن المعروف أن عددا كبيرا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي والتي تتراوح في حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض يسمى فيروس كورونا (covid-19).²

¹ - سفيان خلوفي وشريط كمال، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة الى حالة الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، جامعة تبسة، الجزائر، 2021، ص 1653.

² - طارق بروك، أزمة كورونا: التداعيات وأليات إدارة الأزمة، مجلة التمييز الفكري العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري فسطينة 02، 2022، ص 110.

المطلب الثاني: أعراض فيروس كوفيد 19 وأنواعه

تتمثل أعراض اعراض فيروس كورونا وأنواعه في:

أولاً: أعراض فيروس كوفيد 19

قد تظهر مؤشرات مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19) وأعراضه بعد يومين إلى 14 يوماً من التعرض له. وتسمى هذه الفترة التي تلي التعرض للفيروس وتسبق ظهور الأعراض بفترة الحضانة. يظل بإمكان نشر عدوى فيروس كوفيد-19 قبل أن تظهر عليك الأعراض، وقد تشمل مؤشرات المرض والأعراض الشائعة:¹

- الحمى؛
 - السعال؛
 - الشعور بالتعب؛
 - فقدان حاسة التذوق أو الشم.
- من الأعراض الأخرى ما يلي:
- ضيق التنفس أو صعوبة في التنفس؛
 - آلام في العضلات؛
 - القشعريرة؛
 - التهاب الحلق؛
 - سيلان الأنف؛
 - الصداع؛
 - ألم الصدر؛
 - احمرار العين (التهاب الملتحمة)؛
 - الغثيان؛
 - القيء؛
 - الإسهال؛
 - الطفح الجلدي.

¹ - مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)، متاح على الموقع: <https://www.mayoclinic.org> تاريخ الاطلاع 06 ماي 2023.

ثانيا: أنواع فيروسات كورونا

توجد عدة أنواع لفيروسات كورونا، صنفت إلى أربعة أقسام (ألفا، بيتا، جاما ودلتا) فمعظمها يصيب الحيوانات؛ حيث تظهر أعراضها عليها بإصابتها بالإسهال ومشاكل تنفسية، ويصيب الإنسان سبعة أنواع منها فقط تختلف عن تلك التي تصيب الحيوانات؛ إذ تعد أربعة منها فيروسات متوطنة؛ "أي مستمرة العدوى بين أفراد المجتمع" وتسبب أمراضا تنفسية بسيطة تكون على شكل نزلات برد عادية وهي: (HCoV-OC43)، (HCoV-HKU1)، (HCoV-NL63)، (HCoV-229E).¹ أما الأنواع الثلاثة الأخرى فقد ظهرت خلال العقدين الماضيين على شكل تفشيات في مناطق محددة، ويمكن أن تكون مميتة نظرا لمضاعفاتها الخطيرة، وهي:

- فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس) (SARS-CoV) والذي ظهر عام 2003، ويعتقد أن "قط الزباد" هو العائل الوسيط لهذا الفيروس؛
- فيروس كورونا المسبب للمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) (MERS-CoV) والذي ظهر عام 2012، ويعتقد بأن الجمل هو العائل الوسيط لهذا الفيروس.

بعبارة بسيطة، يمكن تقسيم مصطلح COVID-19 إلى CO اختصارا لكورونا (Corona)، وVI في إشارة إلى كلمة فيروس (Virus)، وD اختصارا لكلمة مرض (Disease)، فيما يرمز الرقم 19 إلى سنة 2019، أي العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة، فهو النوع السابع من فيروسات كورونا التي تصيب البشر، حيث يصيب في المقام الأول الجهاز التنفسي العلوي (الجيوب الأنفية والأنف والحنجرة) أو الجهاز التنفسي السفلي (القصبة الهوائية والرئتين) ومرتبطة بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، أي هو قريب جدا من فيروس سارس. قبل أن يتم تسميته رسميا باسم COVID-19، كان العلماء يطلقون على فيروس كورونا الجديد (nCoV-2019)، وهذه التسمية تعني الفيروس التاجي الجديد في عام 2019، أما الآن يطلق عليه تسمية (SARS-CoV-2)، لأنه سلالة جديدة لم يتم تحديدها في البشر سابقا وهو قريب جدا من فيروس سارس، لهذا نجد أن منظمة الصحة العالمية أطلقت اسم مرض فيروس كورونا المستجد أو (COVID-19) نسبة إلى الوباء أو المرض المعدي الناجم عن فيروس كورونا المستجد، حيث قالت: "إن وجود اسم مهم لمنع استخدام أسماء أخرى يمكن أن تكون غير دقيقة، وقال الخبراء إن اسم المرض مفيد أثناء تفشي الوباء".²

¹ - ياسين شراد ومولحسان آيات الله، نداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 03، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2021، ص 1744-1745.

² - المرجع نفسه، ص 1175.

المطلب الثالث: مراحل وطرق انتشار كوفيد-19

تتمثل في:

أولاً: مراحل انتشار كوفيد-19

انتشر فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 في البداية كما يلي:¹

- في 13 كانون الثاني/يناير 2020: أين أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلند عن أول حالة مؤكدة مختبرياً للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19 لشخص من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاماً وهي من سكان مدينة ووهان بإقليم هوباي الصيني؛
- في 5 كانون الثاني/يناير 2020: ظهرت على هاته المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والتهاب الحلق والصداع؛

- في 8 كانون الثاني/يناير 2020: سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصاً، وفي اليوم ذاته تعرف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي في تايلند على أعراض الحمى لدى المسافرة، وبعد قياس درجة حرارتها وإجراء تقييم أولي لها، نقلت المريضة إلى المستشفى لمزيد من التقصي والعلاج، مما أثبت تعرض المريضة للفيروس، وقد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء ظهور أعراض المرض عليها في 5 كانون الثاني / يناير 2020 غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، وهو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى؛

- في 12 كانون الثاني/يناير 2020: أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبولىمراز (RT-PCR) نتيجة إيجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا، وأكد تحليل التسلسل الجينومي الذي أجراه مركز العلوم الصحية للأمراض المعدية الناشئة التابع لجمعية الصليب الأحمر التايلندية ومعهد الصحة الوطني التايلندي التابع لقسم العلوم الطبية أن المريضة مصابة فعلاً بفيروس كورونا المستجد الذي تم عزله في مدينة ووهان الصينية.²

¹ - كرامة مروة وآخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجاً، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02/ العدد 02، جامعة محمد خيضر (بسكرة) الجزائر، 2020، ص 315-316.

² - المرجع نفسه، ص 316.

ثانيا: طرق انتشار كوفيد-19

غالبا تنتشر الأمراض المعدية بطريقتين هما:¹

الطريقة المباشرة: تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة أحد الأمور التالية:

- ✓ الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقالا الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات؛
- ✓ الرذاذ الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الانفلونزا والسل؛
- ✓ العلاقات والتجارب والملامسة الجنسية الخاطئة والمحرمة مثل الزهري والسيلان والايذز؛
- ✓ بواسطة نقل الدم تنتقل عندما يكون الدم مصابا بمرض مثل الايذز؛
- ✓ من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الايذز.

الطريقة غير المباشرة: والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:

- ✓ الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وانفلونزا الطيور؛
- ✓ الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية.

بما أن فيروس كورونا (كوفيد 19) من بين الأمراض المعدية فإن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقتين مباشرة وغير مباشرة. وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية المزفورة (مثل السعال أو العطاس). لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب. تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا معلقة في الهواء لفترة قصيرة، وقد تترسب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقلا للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيدا بالماء والصابون، وينصح بغسل اليدين كل حين وآخر؛ حيث قد تنتقل العدوى من مسك أكرة باب ملوث. من اليدين تتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه أو أنفه أو عينه فيجد الفيروس طريقه إلى الجهاز التنفسي للشخص. ويفترض أنه شبيه ببقية فيروسات كورونا، التي قد تبقى حية ومعدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية، أو البلاستيكية، لفترة تصل إلى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة.²

¹ - نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02/ العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)، 2020، ص 126.

² - المرجع نفسه، ص 126-127.

المبحث الثاني: تداعيات أزمة كوفيد-19

أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تداعيات عميقة على عدد من المجالات الهامة للإنسان، وقد تأثر العالم بشكل كلي بالقرارات المتخذة.

المطلب الأول: التداعيات العالمية الاجتماعية والاقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا

تتمثل في:

أولاً: التداعيات العالمية الاجتماعية

إن الآثار الاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد ساهمت في نشوب تغيير اجتماعي رهيب في ظرف زمني قصير جداً؛ حيث انتشرت عدة آفات ومشاكل اجتماعية منها مشكلة ارتفاع الأسعار وغلاء السلع، مشكلة البطالة لذوي الدخل المنخفض واليومي لدى الفئات التي تمارس عملاً خاصاً، ارتفاع حصة الفقر في المجتمع، فضلاً عن مشاكل أخرى كالعنف الأسري والمشاكل الزوجية.¹

مما لا شك فيه أن الإجراءات الاحترازية المتخذة تقريباً في أغلب دول العالم للحد من انتشار الفيروس، والتي بشأنها يتم فرض حظر التجوال الكلي أو الجزئي، وذلك وفقاً لحدّة انتشار المرض بكل دولة، تعدّ عائقاً أمام قطاع الأعمال بجميع مجالاته، خاصة أصحاب المهن الحرة، أو العمالة غير المنتظمة، ناهيك عن تسريح بعض العمالة في العديد من المجالات لتخفيض تكاليف العمل للتصدي لانخفاض العوائد، وتعدّ تلك الفئة معرضة بشكل أكثر خطراً لصدمات العرض والطلب الجارية، والتضييق الشديد في الظروف المالية، وقد يواجه البعض عبء دين لا يمكن الوفاء به. هناك نحو ملياري شخص في الوظائف غير الرسمية معظمهم في الدول النامية، وعشرات الملايين من العمال الذين يعملون في الوظائف غير الرسمية والذين تأثروا بسبب جائحة فيروس كورونا، ذلك وبالرغم من ضخ حوالي 8% تريليونات دولار على مستوى العالم ككل؛ حيث تعدّ العمالة اليومية وغير المنتظمة وأصحاب المهن الحرة والحرف، الشرائح الأكثر عرضة للخطر؛ إذ تشير الإحصائيات إلى أن انخفاض الدخل أو الاستهلاك للمواطنين في ظل تلك الجائحة سيؤدي إلى أول زيادة في معدل الفقر العالمي منذ عام 1990، في هذا الصدد توصلت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أن الجائحة يمكن أن تدفع ما بين 420 و580 مليون شخص آخر، أو 8% من سكان العالم إلى حالة الفقر المدقع، وذلك استناداً إلى السيناريو الأكثر تطرفاً المتمثل في انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 20% حول العالم.²

1- ابتسام سلاطينية وغيث شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19) المستجد) محلياً، عربياً وعالمياً، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05/ العدد 01، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر - 2022، ص95.

2- المرجع نفسه، ص95.

ثانياً: التداعيات العالمية الاقتصادية

تعددت المصادر التي تتحدث عن الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا، ومنها تأكيد مصادر بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن النمو الاقتصادي قد ينخفض إلى النصف في حال استمرار انتشار الفيروس ووفقاً لتوقعات المنظمة، فإن الناتج المحلي العالمي سوف ينمو بنسبة 1.5% فقط خلال العام 2020، ما يعني أن العالم سيشهد أزمة اقتصادية لم يشهدها منذ عام 2008، وستكون أثارها أكثر وضوحاً في كل من اليابان والدول الأوروبية. من ناحية أخرى، ووفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية من المتوقع أن يخسر العمال في جميع أنحاء العالم ما يصل إلى 3.4 تريليونات دولار من الدخل بحلول نهاية 2020. كما توقعت منظمة العمل الدولية أن 25 مليون شخص سيفقدون وظائفهم، مقابل 22 مليون خلال الأزمة الاقتصادية عام 2008، بالإضافة إلى تراجع قطاع السياحة العالمي بنسبة 30% فضلاً عن فقدان برميل النفط 60% من قيمته منذ بداية العام 2020، ليصل في الوقت الحالي إلى حوالي 50 دولاراً للبرميل. وبوجه عام، فإن تأثير أزمة كورونا على أسعار النفط يتسم بالحدة والطابع الوقتي، إلا أنه يصعب تقدير ذلك الأثر بشكل دقيق، بسبب تعقد الأزمة وانعدام حالة اليقين حول مساراتها المستقبلية، وبوجه عام، تتراوح التوقعات بشأن تراجع الطلب على النفط خلال العام 2020 ما بين مليون إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، فضلاً عن التراجع الحاد في البورصات العالمية، وخسائر الطيران التي قدرها الإتحاد الدولي للنقل بحوالي 252 مليار دولار.¹

يمكن القول بأن الاقتصاد العالمي في سبيله نحو الانكماش، في ظل قيام ما يقرب من خمس سكان العالم بالعزل الذاتي، وتوقف عجلة الإنتاج في العديد من الدول جراء هذا الفيروس. تظل هناك قطاعات هي الأكثر تضرراً، مثل: السياحة والطيران، والبيع بالتجزئة والمطاعم والمواصلات، وسوف تتأثر اقتصادات الدول الخليجية بشكل مضاعف نظراً لاعتماد اقتصاداتها بشكل كبير على هذه القطاعات ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تلعب الزيارات الدينية لأداء مناسك الحج والعمرة دوراً مهماً في الاقتصاد السعودي، كما يعتمد اقتصاد إمارة دبي بشكل أساسي على السياحة والبيع بالتجزئة والمطاعم والطيران.²

1 - طارق بروك، مرجع سابق، ص 116-117.

2 - المرجع نفسه، ص 117.

المطلب الثاني: تأثير الأزمة على التحالفات والشركات الدولية الراهنة وأزمة كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: تأثير الأزمة على التحالفات والشركات الدولية الراهنة

تقوم فكرة التحالفات الدولية والتنظيمات الإقليمية على مفهوم التضامن بين الدول، ليس إبان السلم فحسب بل أيضاً في حالات الحروب والطوارئ، وهي الفكرة التي تأسس بموجبها حلف الناتو وكذلك منظومة الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الشراكات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين، ومن ثمّ إذا ما أخفقت التحالفات والتنظيمات الإقليمية في تحقيق ذلك المفهوم، فإنّ بقائها يصبح محل جدل ولقد اتضح ذلك خلال أزمة كورونا في أمرين:¹

الأول: تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن شركائها الأوروبيين منذ بداية انتشار الوباء، من خلال إغلاق حدودها مع الدول الأوروبية باستثناء بريطانيا؛

الثاني: ظهور ما يشبه "التشرذم الأوروبي" في مواجهة الأزمة، سواء من خلال إغلاق الدول الأوروبية لحدودها فيما بينها، أو التنافس للحصول على المعدات الطبية من الصين، بالإضافة إلى عدم وجود خطة عاجلة لإنقاذ إيطاليا الدولة الأكثر تضرراً من جراء الوباء، رغم أن الميثاق المؤسس للإتحاد الأوروبي ينص في إحدى موادّه على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، إلا أن الأزمة أظهرت سلوكيات غير مسبقة بين دول الإتحاد؛ حيث أشارت التقارير إلى استيلاء التشيك على كمّات كانت قادمة من الصين نحو إيطاليا.

ثانياً: أزمة كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية

على الرغم مما واجهه العالم من أوبئة وحوائج عبر التاريخ، استمرّ جل الدول في التعامل مع جائحة كورونا وفقاً لنظرية السيطرة، ولم تتمكن من تكريس موارد ضخمة لمواجهة الوباء، وحتى الآن بدا أن الحوائج التي ضربت البشرية سابقاً كانت أخطر من كوفيد-19، كالأنفلونزا الإسبانية التي أودت بحياة أكثر من 50 مليون إنسان في "العقد الثاني من القرن الماضي"، وهذا الرقم يتجاوز بكثير عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى، ورغم هذا التفاوت في أرقام ضحايا الجوائح السابقة، فإنّ تداعيات كورونا الاقتصادية والاجتماعية قد تكون بالحجم الذي أحدثته الجوائح السابقة أو أكثر، نظراً إلى عوامل عدة ولا سيما منها العولمة، كما أن الأنظمة الصحية القائمة في الدول الغنية؛ أثبتت عدم قدرتها على التعامل الفوري واحتواء جوائح مماثلة لكورونا، والحقيقة التي بدأت تنكشف هي المطالبات بوضع صحي

¹ - طارق برك، مرجع سابق، ص114.

أمن على رأس أولويات الدول يكون بنفس مستوى التكنولوجيا والأمن والدفاع، وسببت الجائحة أضرارا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والسياسية والثقافية أو إلغائها، ونقص كبير في الإمدادات والمعدات الذي تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء، كما أغلقت المدارس والجامعات والكليات في 190 دولة، ما أثر على نحو 73.5% من الطلاب في العالم، كما انتشرت المعلومات الخاطئة حول الفيروس على الإنترنت، وظهرت حالات من التمييز العنصري ضد الصينيين، وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم صينيون أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات إصابة عالية. في تقرير نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، أكد على الحاجة المتزايدة إلى مقارنة أقوى وأكثر تماسكا للأمن الصحي، ودعا الإدارة الأمريكية إلى استبدال المقاربة القائمة للأزمات بعقيدة قائمة على سياسة وقائية ضد الأوبئة والحماية منها والصمود والمرونة. وضربت جائحة كورونا ومنذ ظهورها أواخر ديسمبر 2019 الاقتصاد العالمي في الصميم، وانتقلت بؤرة الفيروس من الصين إلى أوروبا ثم الولايات المتحدة، وأمام غياب أي لقاح فعال لم تجد غالبية البلدان من حل إلا فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها، وما نتج عنه من توقف شبه كلي للاقتصاد.¹

المطلب الثالث: تداعيات أزمة (كوفيد-19) على السياسات الصحية والتعليمية والمؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية

تتمثل في:

أولا: تداعيات أزمة (كوفيد-19) على السياسات الصحية والتعليمية

بتاريخ 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي مرض "كوفيد-19" الناتج عن فيروس "كورونا" المستجد قد بلغ مستوى الجائحة. ودعت الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشاره.²

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، ويلزم الدول باتخاذ تدابير لمنع تهديد الصحة العامة، وتقديم الرعاية الطبية لمن يحتاجها. يقر قانون حقوق الإنسان أيضا بأن القيود التي تفرض على بعض الحقوق، في سياق التهديدات الخطيرة للصحة العامة

¹ - قبانى فطيمة الزهرة وآخرون، اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16/العدد 3، جامعة سطيف 1، (الجزائر)، 2021، ص 153-154.

² - خالد تلعيش، جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على مخرجات السياسة العامة الجزائر: التداعيات والآليات، مجلة المفكر، المجلد 15/العدد 3، جامعة زيان عاشور اللفة (الجزائر)، 2020، ص 97.

وحالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة، يُمكن تبريرها عندما يكون لها أساس قانوني، وتكون ضرورية للغاية، بناء على أدلة علمية، ولا يكون تطبيقها تعسفيا ولا تمييزيا، ولفترة زمنية محددة.

تزايدت حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في كل دول العالم، مع مرور الوقت. أبلغت حكومات العالم عن أكثر من ثلاثة ملايين إصابة مؤكدة. وكانت معدلات الإصابة بالفيروس في كل الدول تتزايد بشكل كبير من يوم لآخر، وتراوحت الإجراءات الحكومية بين الإغلاق التام للمطارات والموانئ وبين حظر التجول في بعض الدول. رغم ذلك لم يكن حائلا أمام تفشي المرض وانتقاله بسرعة كبيرة بين البشر. بل وقفت المعرفة الفنية والخبرة التقنية الطبية، والموارد البشرية والمالية ضمن المستوى المحدود في كل دول العالم بما فيها الدول العظمى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، اليابان، كوريا الجنوبية...، بحسب تقرير أصدره "المركز العربي للأبحاث والدراسات" في واشنطن، الأمر الذي يشكل عوائق خطيرة لمواجهة جائحة كورونا. ومن المتوقع أن تكون آثار الأزمة الصحية طويلة الأمد، ومن ثم العمل والتعليم سيحكم عليهما بشدة اعتمادهما على الوصول إلى التقنيات.¹

كما كشف انتشار الجائحة عن حدود إمكانيات تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات في البلدان النامية؛ فبينما ملايين الطلاب يتلقون دروسا افتراضية، شهدت دول عديدة "قجوة رقمية" يُحدّد بموجبها مدى قدرة وصول الأفراد إلى مصادر المعلومات. ولا تشير القجوة الرقمية إلى إمكانية الوصول للمعلومات الرقمية فحسب، بل توضح جودة الوصول، مثل الإنترنت بشكل عريض النطاق أو عالي السرعة، ما يسمح بتجربة اتصال أفضل.

أما الدول العربية، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية، حسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 51.6% من إجمالي السكان عام 2019، أي أن حوالي نصف سكان العالم العربي غير متصل بشبكة الإنترنت العالمية، ما يزيد بدوره تفاقم التفاوت التعليمي والاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي على المدى الطويل. وخلال فترة الإغلاق المجتمعي بسبب الحجر الصحي لمواجهة تفشي كورونا والذي استمر عدة أشهر، فإن أولئك الذين ليست لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت سوف تتقيد إنتاجية عملهم، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات.

1 خالد تليش، جائحة كورونا وأثرها على مخرجات السياسة العامة الجزائر - التداعيات والآليات مجلة المفكر المجلد 15 العدد 3 جامعة زيان عاشور اللغة الجزائر 2020 ص 98.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية

انعكست آثار جائحة كورونا على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية:¹

1- مؤشرات الاقتصاد العالمي: تتمثل في:

- التبادل التجاري: إذ يؤدي الحجر المناطقي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة. وبالمحصلة، سيصيب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل؛
- الترابط المالي: وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي؛
- النمو الاقتصادي: يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على تراجع إن لم يكن انكماشاً حاداً، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو بحدود 0.5% إلى 1.5% هذه السنة، وقد يصل إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية؛
- أسعار النفط العالمية: الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط، ومن الملاحظ أن الطلب على النفط قبل تفشي الفيروس كان يتراوح حول الـ 100 مليون برميل باليوم، وانخفاض الطلب عليه بحوالي 10 مليون برميل باليوم، ومن المتوقع أن ينخفض بمقدار 30 مليون برميل باليوم إذا استمرت مخاطر الجائحة.

2- مؤشرات الاقتصاد المحلي: تتمثل في:

- إعاقة النشاط الاقتصادي: عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسويق، وإضعاف العرض والطلب؛
- تكاليف التصدي والاحتواء: من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع؛
- الثقة واليقين: فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة. كما أن لانهيار أسعار النفط تأثيراً سلبياً على مزاج المستثمرين؛
- النقل الجوي: كان قطاع النقل الجوي هو الأكثر تضرراً بأزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات.

¹ سفيان خلوفي وكمال شريط، المرجع السابق، ص1654-1655.

المبحث الثالث: الشمول المالي في ظل جائحة كورونا

وضعت جائحة كوفيد-19 قدرات وحدود أنظمة ومجتمعات الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم قيد الاختبار.

المطلب الأول: مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد جائحة كورونا

إن المتتبع للتحويلات والتغيرات التي شهدتها النظام الدولي في مرحلة بعد الحرب الباردة إلى الوضع الراهن، يجد أن هذه الفترة اتسمت بعدم استقرار في النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تعاظم حجم القضايا والصراعات الدولية، والأزمات الاقتصادية، وتأثيرات المنظمات الإرهابية، والشركات المتعددة الجنسيات، فكل هذه المحطات تدفع الباحثين والمهتمين لدراسة النظام السياسي والاقتصادي والدولي.¹

القارئ لمستقبل السياسة الدولية يدرك حجم جائحة كورونا وأثرها السياسي والاقتصادي ودورها في صياغة النظام الدولي، فالحديث عن مستقبل النظام السياسي الدولي بعد جائحة كورونا سنلاحظ تداعيات سياسية سيشهدها النظام الدولي. إن تداعيات السياسة لجائحة كورونا ستكون على المدى القصير وتمتد إلى المدى البعيد؛ حيث سنشهد تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية وبروز قوة أخرى كالصين والهند وتحولات من نظام أحادي القطبية إلى نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب، ويجب الإشارة إلى تراجع المنظمات والاتحادات في الساحة الدولية كالاتحاد الأوروبي الذي سيضعف في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

في هذه المرحلة سنلمس تغيرا في موازين القوى عالميا، ستشهد الفترات والسنوات القادمة صراعات واضطرابات حول العالم على النفوذ وسنلاحظ حروب إقليمية للسيطرة وتركيز قواعد عسكرية لتأمين المنافذ البحرية. تجدر الإشارة هنا أن الإجراءات التي اتخذتها الدول الشمولية للتعامل مع جائحة كورونا كانت أفضل من النظم الديمقراطية التي تهاونت بالحالة فعلى المدى القريب أو البعيد سيكون تغير في بعض المفاهيم في الأنظمة السياسية وخصوصا في النموذج الديمقراطي وإعادة صياغة بعض الأفكار فيه ويمكن أن نشهد نظاما مختلطا بين الشمولية والديمقراطية.

أما بالنسبة للتداعيات الاقتصادية على النظام الدولي فالباحثين في الاقتصاد السياسي سيلاحظون أن النظام الرأسمالي وبعد الحرب الباردة مر في أزمات اقتصادية عالمية أهمها أزمة الكساد العظيم، وأزمة الرهن العقاري. وهنا لا بد أن نعرض على نقاط في غاية الأهمية أن النظام الاقتصادي العالمي قبل

¹ - إبراهيم حاكم غزيان الحجازين، مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد جائحة كورونا، مجلة العلوم وافاق المعارف، المجلد الثامن/العدد الأول، جامعة عمار تليجي بالأغواط-الجزائر - 2022، ص 617-618.

كورونا يعاني من تباطؤ في النمو فضلا عن ذلك الاقتصاد العالمي مديون، فمن التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا إصابة النظام الاقتصادي العالمي بأزمة مالية عالمية شديدة يمكن أن نشهدها على المدى القريب أو على المدى البعيد وسيعاني الاقتصاد العالمي من زيادة في الديون وتباطؤ في النمو، سنشهد ترجعا للدولار واليورو ولا بد أن نخرج لظهور الصين كقوة اقتصادية كبرى بجانب الولايات المتحدة الأمريكية مما يدعو إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لقيادة النظام الاقتصادي، وستغير مفاهيم النظام الاقتصادي وولادة نظام اقتصادي ثنائي القطبية نظام مختلط بين دول العالم، وظهور دور للتكتلات الاقتصادية كالبريكس، ومبادرة الحزام في النظام العالمي.¹

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة عالميا لمواجهة خطر فيروس كورونا

عقب انتشار فيروس كورونا عمدت دول العالم إلى تطبيق جملة من الإجراءات الوقائية التي كانت مبكرة في دول ومتأخرة في دول أخرى، وهي تدابير أكدت عليها منظمة الصحة العالمية فور إعلانها عن الجائحة منذ منتصف شهر مارس 2020، وقد التزمت بها معظم الدول المتقدمة والمتخلفة بدرجات متفاوتة في محاولات لاحتواء انتشار الوباء:²

أولا: الإجراءات

- إغلاق البلدان لحدودها وتوقيف رحلات الطيران الدولية؛
- تأمين سلامة فريق المواجهة الأول من أطباء وممرضين وعمال تنظيف ورجال أمن ورجال إعلام وسياسيين، من خلال إنتاج واستيراد العتاد الصحي الخاص بالسلامة من عدوى الفيروس (بدلات طبية، كامات، وسائل التعقيم والتطهير، أجهزة الكشف المبكر والاختبارات الطبية، الأدوية والمضادات الحيوية، أجهزة التنفس الاصطناعي، رفع أجور الطاقم الطبي ومساعديه، رفع موازنة البحث العلمي المخصص لإيجاد لقاح للفيروس...)
- غلق المؤسسات العامة والخاصة لمنع التجمعات والتي لا تشكل نشاطاتها ضرورة أساسية كالمدارس والجامعات، المقاهي والمطاعم، المتاجر الكبرى، قاعات الرياضة والمسرح، محلات الحلاقة والتجميل، الحدائق العامة، دور العبادة...؛
- السماح بمزاولة النشاط للقطاعات الأكثر ضرورة مع بقائها تحت المتابعة والرقابة وبناء على رخص قانونية، كذلك القطاعات المتعلقة بتأمين المواد الغذائية وصناعة ملابس الوقاية ومواد التعقيم والتطهير؛

1 - المرجع السابق، ص 618.

2 - ستيتي الزازية، انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة لاحتواءه، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09/العدد 01، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، (الجزائر)، 2022، ص 273-274.

- مباشرة النشاطات الأكثر ضرورة باعتماد وسائل التفاعل الإلكتروني والتفاعل اللاسلكي، في حقوق الممارسة التعليمية والبحثية والاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها كاستعمال تقنيات التحاضر عن بعد، وعقد اجتماعات عن بعد عبر برامج الزوم، بالإضافة إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؛
- فرض الحجر المنزلي بنوعيه الجزئي والكلي لمدة شهرين فأكثر مع القابلية للتمديد حسب الوضع، ولجوء بعض الدول للتدخل العسكري قصد فرض قواعد الضبط الاجتماعي العام؛
- تسريح فئات من العمال وخاصة النساء الأمهات وذوي الأمراض المزمنة في القطاعين العام والخاص؛
- العمل على تأمين المواد الغذائية الأساسية وتوفير خدمة التوصيل واحتكار الاستهلاك المحلي دون تصدير ومحاربة المضاربة التجارية.

ثانياً: حواجز

- إضافة لما سبق وقصد الحد من تداعيات فيروس كورونا قامت السلطات في غالبية الدول بتوفير حزم من الدعم وضخ السيولة في الاقتصاد، وإحداث تخفيضات في أسعار الفائدة، وغيرها من الحوافز والتدابير النقدية والمالية التي ساهمت بهذا القدر أو ذلك في زيادة حجم الكتل النقدية أهمها ما يلي:¹
- قام المصرف المركزي الأوروبي بالإبقاء على الفائدة الرسمية عند 0% وتقديم حزم مساعدات طارئة بلغت 1.85 تريليون يورو في إجراء استثنائي لاحتواء تداعيات الجائحة، كما توصل القادة الأوروبيين إلى إنشاء صندوق لتعافي الاقتصاد الأوروبي برأسمال بلغ 750 مليار يورو لإعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية المتأثرة سلباً بتداعيات الأزمة؛
 - قام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة الرسمية إلى 0.25%، إضافة إلى تقديم حزم دعم مالي ضخمة تجاوزت 2.3 تريليون دولار أمريكي لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية؛
 - وفرت الحكومة اليابانية حزمة ضخمة من الدعم لاقتصادها بلغت 307 تريليون ين؛
 - قام مصرف الشعب الصيني بإجراء ثلاث تخفيضات على نسبة الاحتياطي الإلزامي على المؤسسات المالية منذ بداية عام 2020 ليصل إلى 9.4%، الأمر الذي أتاح 8.1 تريليون يوان صيني وخفض الفوائد الرسمية إلى 0.25%.

¹ - المرجع السابق، ص 274-275.

المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي وجائحة كورونا

يرتبط الشمول المالي بإجراءات مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) بعلاقة تبادلية، ذلك أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء (كوفيد-19)، كما أن قرارات مكافحة كورونا يعزز الشمول المالي والتحول الرقمي في العالم؛ إذ تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار الفيروس (كوفيد-19) في فرض حظر التجوال ومنع المخالطة الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد لاستخدام الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراءات المعاملات اليومية دون الحاجة للذهاب إلى فرع المصرف، وهكذا أبرزت جائحة (كوفيد-19) أهمية الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب ضرورة استخدام مزايا التكنولوجيا المالية الرقمية في القطاع المالي من أجل قضاء المواطنين حاجاتهم المالية والمصرفية عن بعد، ولذلك من المرجح أن تعزز القيود على حركة الأفراد من التكنولوجيا الرقمية كأحدى دعائم الشمول المالي. ويشير ما يقرب من 70 في المائة من هيئات التنظيم المالي في جميع أنحاء العالم إلى التكنولوجيا المالية كأولوية عالية، وعملت على موازنة التدابير المتخذة لمكافحة جائحة covid-19 مع الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي.¹

¹ - بايس الأميرة نزيهة ولطيفة كلاخي، استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولية ناجحة الفيليين، الهند أنموذجاً، مجلة الاقتصاد وإدارة أعمال، المجلد 07/العدد 01، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، 2023، ص31.

خاتمة الفصل الثاني

نستنتج أن فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي؛ حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد أثر على البشر فمناطق انتشاره كانت في "الصين" وانتقل إلى أغلب دول العالم، مخلفا أثارا كبيرة على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد.

نتج عن انتشار فيروس كوفيد-19 فقدان الموظفين لمناصبهم بسبب الإغلاق أو الحجر الصحي، بالإضافة إلى حالات جمود وتوقف الشركات، ومن ثم انخفاض الدخل والاستهلاك، ما أثر سلبا على معظم المؤشرات الاقتصادية سلبا.

لم تنحصر آثار كوفيد-19 على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل تعدتها إلى جوانب سياسية؛ حيث انتهى عهد القطب الواحد وأصبح العالم يسير إلى نظام متعدد الأقطاب.

الفصل الثالث

تأثير أزمة كوفيد-19 على الدول العربية

مقدمة الفصل الثالث

لقد كان الشمول المالي الرقمي أولوية إنمائية قبل ظهور جائحة كورونا، وهو الآن ضرورة لا غنى عنها للإغاثة في الأمد القصير وكعنصر رئيسي للجهود الرامية إلى تحقيق تعاف مستدام واسع النطاق.

تحول العالم حالياً نتيجة جائحة كورونا إلى الاعتماد على الأدوات الرقمية الجديدة التي أصبحت ملحة في ضوء التدابير التي تتخذها الدول حول العالم لمواجهة كوفيد-19 من أجل تسهيل التعامل بين الأشخاص والحكومات والحصول على الخدمات ومتطلبات الحياة اليومية.

نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض دور أزمة كوفيد-19 في الشمول المالي في بعض الدول العربية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: تأثير كوفيد-19 على الشمول المالي في الدول العربية؛
- ✓ المبحث الثاني: تأثير كوفيد-19 على الشمول المالي في الجزائر؛
- ✓ المبحث الثالث: تأثير كوفيد-19 على الشمول المالي في مصر.

المبحث الأول: تأثير كوفيد-19 على الشمول المالي في الدول العربية

لا زالت مؤشرات الشمول المالي أقل من المستوى المطلوب لدى الدول العربية مقارنة مع دول العالم رغم التحسن الذي شهدته مؤخرا بفضل جهودها واستراتيجياتها الرامية لتعزيزه.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

تتمثل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية فيما يلي:¹

أولاً: مؤشر الحسابات المالية والمصرفية

يتمثل مؤشر الحسابات المالية والمصرفية في الدول العربية من خلال نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية إلى إجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة من سنة 2015 إلى سنة 2021، وكذلك نسبة الأفراد الذين لديهم النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول إلى إجمالي السكان البالغين فوق 15 سنة من سنة 2015 إلى سنة 2021.

ثانياً: مؤشر الاقتراض غير الرسمي

يدل هذا المؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية، والجدول الموالي يوضحه:

الجدول رقم 02: الاقتراض من طرف الدول العربية

اسم الدولة	المؤسسات المالية الرسمية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	العائلة أو الأصدقاء
الجزائر	2.2	1.3	11.5
البحرين	21.3	13.5	36.4
مصر	6.3	5	21.5
العراق	4.5	19.8	58.2
الأردن	13.6	1	18.5
الكويت	14.1	13	32.5
فلسطين	4.2	8	28.8
السعودية	12	19	42.3
الإمارات	16	5.9	29.2

المصدر: قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2023، ص 607

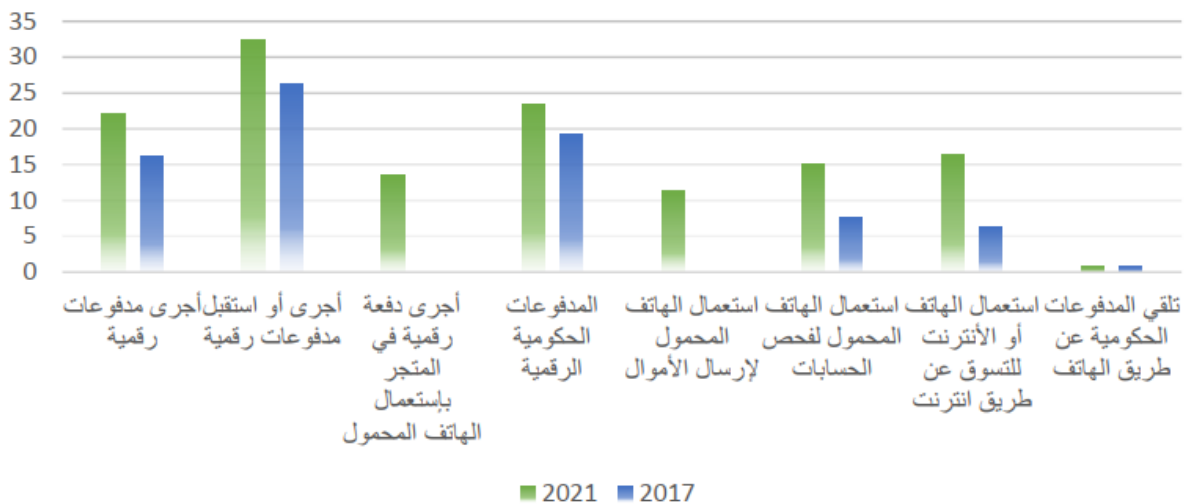
¹ - قاسمي ياسمينية ومزيان توفيق، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2023، ص 606-607.

كانت نسبة الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في العراق والسعودية والأدنى في الجزائر وهذا لعدم توافر الإمكانيات ويحصل ذلك لأسباب دينية أو ثقافية أو تشريعات قانونية وإجرائية أما فيما يخص الاقتراض غير الرسمي فيكون أعلى في العراق والسعودية وأدنى في الأردن والجزائر.

المطلب الثاني: جائحة كورونا تحدث طفرة عربية في المدفوعات الرقمية

تركز الحكومات العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي، كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الإلكتروني وتحقيق الشمول المالي.¹

الشكل رقم (04): مؤشرات الشمول المالي الرقمي خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: غنية بوربيعة، واقع تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية أثر تداعيات جائحة كورونا، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05/العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 83.

يبين الشكل أعلاه بعض مؤشرات الشمول الرقمي في المنطقة العربية من خلال مختلف أنظمة الدفع الإلكتروني؛ إذ سجلت خلال عام 2021 ارتفاعا في مختلف الأنظمة مقارنة بعام 2017، نمت المدفوعات الرقمية للبالغين أكثر من 15 عام بـ 6 نقطة مئوية عام 2021 مقارنة بـ 2017، الملاحظ أيضا خلال 2021 ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا اتجه المواطنون البالغون إلى استعمال الانترنت

¹ - غنية بوربيعة، واقع تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية أثر تداعيات جائحة كورونا، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05/العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 82-83.

والهواتف المحمولة للقيام بعملياتهم المالية والمصرفية، فبلغت نسبة استعمال الهاتف المحمول لإرسال الأموال 11.3% مقابل 35.2% على المستوى العالمي، أما فحص الحسابات باستعمال الهاتف فبلغت 15.1% مقابل 40.5% على المستوى العالمي، دون أن ننسى التسوق عبر الإنترنت الذي كان سائدا قبل جائحة كورونا لكنه عرف رواجاً واسعاً أثناء الجائحة نتيجة للغلق العام الكبير الذي عرفه العالم، إذ سجل معدل نمو حوالي 10% عام 2021 مقارنة بـ2017، رغم هذا التحسن إلا أن هذه المستويات تبقى منخفضة جداً مقارنة بالمستوى العالمي مما يعني أن الشمول الرقمي في المنطقة العربية أقل بكثير من المستويات العالمية.¹

على صعيد الدول، تعتبر دول الخليج السبّاقة في تسجيل أعلى النسب فيما يتعلق باستخدام البالغين للهواتف النقالة وشبكة الإنترنت للقيام بالمدفوعات أو التسوق أو تحويل الأموال عن طريق حسابات مالية رسمية، فسجلت السعودية عام 2021 أعلى نسبة 59% مع معدل 92.2% للوصول للإنترنت، تليها الإمارات العربية المتحدة 41% مع معدل 75.6% للوصول للإنترنت، في العراق ورغم أن معدل الوصول للإنترنت مرتفع؛ حيث سجل 72.6% إلا أن استخدام البالغين للهواتف النقالة وشبكة الإنترنت للقيام بالمدفوعات أو التسوق أو تحويل الأموال عن طريق حسابات مالية رسمية حققت أدنى المستويات بنسبة 1.2%. ورصيد الحسابات المصرفية عن طريق المحمول بـ 60.1%، 47.2%، 2.2% على التوالي. أما السبب الأساسي وراء تقدم دول الخليج في هذا المجال، فيعود إلى استخدام التكنولوجيا في العمليات المالية واعتماد الحكومات سياسات تقديم الحلول الرقمية والتوسع في عمليات الدفع عبر الهاتف النقال وشبكة الإنترنت وتفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية.²

المطلب الثالث: جهود الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19

تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية، تمثلت جهود الدول العربية في إطار تعزيز الشمول المالي الرقمي خلال جائحة كورونا فيما يلي:³

➤ الأردن: تعمل السلطات في الأردن على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي، وذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الأفراد والشركات في القطاع المصرفي، وتمكين العملاء من إجراء الدفعات والتحويلات المختلفة؛

¹ - المرجع نفسه، ص 83.

² - المرجع نفسه، ص 83-84.

³ - فاتح مبرود، تعزيز الشمول المالي الرقمي كأداة لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: الثالث العدد: الأول، جامعة غرداية (الجزائر)، 2022، ص 91.

- **البحرين:** شملت الإجراءات زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللائقسي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، ووضع حد أقصى بنسبة 0.8% على رسوم التحصيل على معاملات بطاقات الخصم. كما تم وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي، والطلب من المصارف تأجيل السداد لمدة ستة أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله؛¹
- **السعودية:** أطلق البنك المركزي سما برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص، ذلك في إطار دورها لتمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة، للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة عليه في ظل الظروف الحالية؛
- **العراق:** تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبايعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات حتى نهاية العام 2020؛
- **الكويت:** اتخذ بنك الكويت المركزي عددا من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتعقيم الفروع المصرفية وإتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبث رسائل التوعية عبر منصات البنوك؛²
- **مصر:** تبنى البنك المركزي المصري في شهر ماي من عام 2020، مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. وتأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وأمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة؛
- **فلسطين:** قامت المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الست الأولى من عام 2020 قابلة للتديد.

¹ - المرجع نفسه، ص92.

² - المرجع نفسه، ص93.

المبحث الثاني: تأثير أزمة كوفيد-19 على الشمول المالي في الجزائر

يعد الشمول المالي عموماً في الدول العربية ومن بينها الجزائر باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

قام البنك المركزي الجزائري بتعميم ثقافة الشمول المالي من خلال:¹

- ✓ وضع القواعد والتشريعات المنظمة للتعاملات المصرفية والمؤطرة لها؛
- ✓ الرقابة على التزام المؤسسات المالية بالقواعد المقررة والمسطرة من طرفه.

أكد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أبريل 2020 أنه سيتم الانتقال لمرحلة جديدة بالنسبة لبنك الجزائر، الذي سيعزز تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار التفكير في موضوع الطرائق العلمية الواجب تنفيذها في مجال الإدماج المالي وذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين في الساحة المصرفية. تتعلق المرحلة الأولى بتحسيس وتعليم فئة الشباب خاصة مبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة. وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى كل ما تقدم فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق المباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنموية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين. أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد التمويل الوطني استجابة لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين. وتشجيعاً لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (البطاقة المصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال الصراف الآلي...)، وهذا تحفيزاً للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الجديدة من جهة أخرى.²

الجدول التالي يوضح عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2021.

¹ - وسام بوزيان وآخرون، واقع وتحديات الشمول المالي-دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04/العدد 01، جامعة المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، 2023، ص 687-688.

² - المرجع نفسه، ص 688.

الجدول رقم 03: تطور عدد فروع البنوك التجارية

السنة	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة
2016	1577
2017	1606
2018	1619
2019	1650
2020	1690
2021	1690

المصدر: حدو أمال، الشمول المالي والدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا-دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17/العدد 01، جامعة جامعة جيلالي لبايس سيدي بلعباس (الجزائر)، 2023، ص 243.

والجدول الموالي يبين عدد الفروع البنكية العمومية والخاصة في الجزائر نهاية 2020.

الجدول رقم 04: عدد الفروع البنكية في الجزائر نهاية 2020

عدد الفروع البنكية	الفروع العمومية	الفروع الخاصة
1186	504	
المجموع	1690	

المصدر: وسام بوزيان وآخرون، واقع وتحديات الشمول المالي-دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمت، المجلد 04/العدد 01، جامعة المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، 2023، ص 688

كشف وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان أن عدد الوكالات البنكية الناشطة عبر التراب الوطني بلغ 1690 وكالة، غير أنه يتوجب توسيع هذه الشبكة لتحقيق الشمول المصرفي، تم افتتاح 40 منها خلال سنة 2020 عبر مختلف ولايات الوطن: من بينها 18 وكالة بنكية عمومية، ويبلغ إجمالي الوكالات البنكية 1186 وكالة عمومية و 504 وكالة خاصة،¹ لا تشمل كل ولايات البلاد. أضاف الوزير الذي دعا إلى تدارك ذلك من خلال جلب القطاع البنكي الخاص إلى كل مناطق الوطن عن طريق آليات لبنك الجزائر. وهذا ما يعكس الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات المالية للزبائن وبالتالي المساهمة في تعزيز والتوسع من دائرة الشمول المصرفي والمالي خاصة في ظل الجائحة.²

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات وتتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها وجودتها، وسنأخذ بنك التنمية المحلية كمثال لعرض هذه المؤشرات على مستواه (أنشأ بنك التنمية المحلية بتاريخ 30 أفريل 1985 تحت شكل شركة وطنية للبنك موجهة للتمويل والتنمية

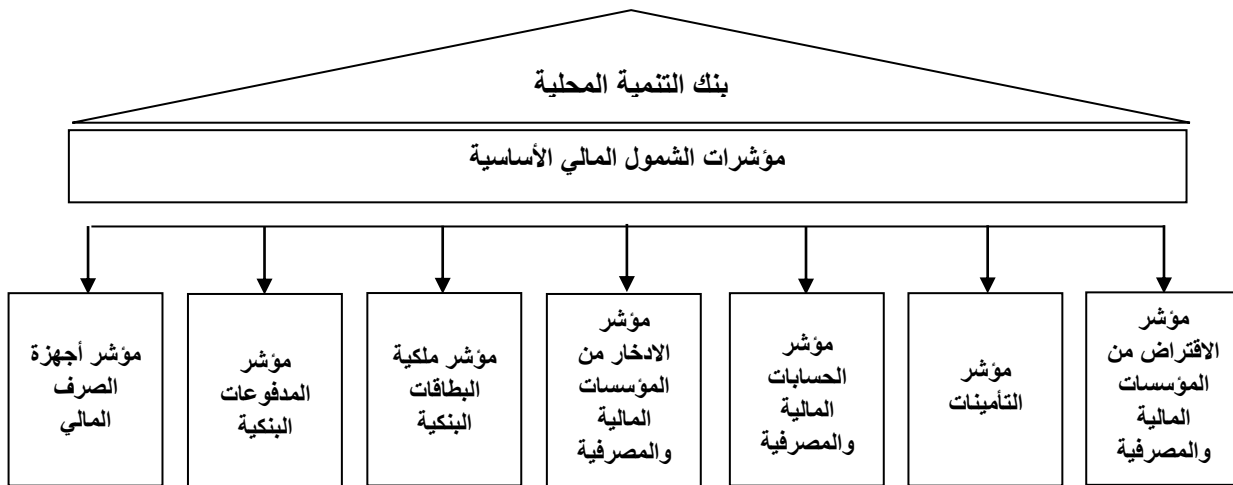
¹ - وسام بوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص 688.

² - حدو أمال، المرجع السابق، ص 243-244.

المحلية، وعرف بنك التنمية المحلية استقلالية في التسيير وحول إلى شركة ذات أسهم يوم 20 فيفري 1989، كما أنه يمارس نشاط البنك الكلاسيكي من خلال جمع الأموال من الجماهير، توفير وتسيير وسائل التسديد الالكترونية وكذلك منح القروض).¹

لذلك فإن بنك التنمية المحلية يواصل تطبيق التزامه اتجاه محيطه بمرافقته للمشاريع الهادفة لترقية النشاطات المجتمعية والمحيطية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومنظمي المعارض والملتقيات المختلفة.

الشكل رقم (05): مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك التنمية المحلية



المصدر: قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد01، جامعة أحمد زيان غليزان الجزائر، 2023، ص 604.

سوف نتناول بعض المؤشرات.

أولاً: مؤشر أجهزة الصراف الآلي

يعرف جهاز الصراف الآلي بأنه آلة نقدية إلكترونية تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم المصرفية، يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعها وفي الأماكن العامة، كما يتم التعامل معها تلقائياً من قبل العميل ودون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب أو الحصول على السحوبات النقدية.²

¹ - قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، المرجع السابق، 2023، ص 604.

² - المرجع نفسه، ص 605.

الجدول رقم 05: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بنك التنمية المحلية	23.4%	-	-	24.1	24.4	24.9	25.2

المصدر: قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2023، ص 605.

نلاحظ من خلال الجدول قبل فترة كوفيد-19 تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية في زيادة وهو مرتبط بزيادة فتح الفروع البنكية عبر مختلف الولايات حيث في سنة 2015 قدر بـ 23.4 ولم يتم فتح الفروع البنكية سنة 2016 و 2017، وفي فترة كورونا ارتفع عدد الفروع عام 2019 وقدر بـ 24.4% إلى غاية سنة 2021 وقدر بـ 25.2% ويبقى مجموع الصرافات الآلية المتوفرة على مستوى التراب الوطني في ارتفاع مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات الآلية.

ثانيا: مؤشر ملكية البطاقات البنكية

إن امتلاك بطاقة الدفع الإلكتروني أو ما تسمى ببطاقة السحب الآلي تختلف من فئة إلى أخرى كما تسمح للزبائن أو الأفراد بسحب أموالهم بالدفع الجوازي وعن بعد بتمويل وتلقي الأموال والجدول التالي يوضح عدد بطاقات الدفع في بنك التنمية المحلية.

الجدول رقم 06: عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في بنك التنمية المحلية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد بطاقات الدفع الإلكتروني	391,800	566,530	978,900	1,564,420	1,591,062	1,617,704	1,804,439

المصدر: قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2023، ص 605.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد بطاقات الدفع الإلكتروني ترتفع مباشرة من قبل فترة كورونا بقيمة 398,100 بطاقة وتستمر في الزيادة إلى غاية جائحة بقيمة 180,439 بطاقة.

ثالثا: مؤشر الحسابات المالية والمصرفية

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات ويعتبر هذا المؤشر بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، كما تم دراسة مؤشر الحسابات المالية والمصرفية على مستوى بنك التنمية المحلية والمتمثل في نسب ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين فوق 15 سنة في الجزائر.¹

¹ - المرجع نفسه، ص 606.

الجدول رقم 07: نسب البالغين فوق 15 سنة الذين يملكون حسابات مالية ومصرفية

الفئات	2015	2017	2019	2021
حسب الجنس	46	56	76	85
ذكور (15+)	20	29	39	45
إناث (15+)				

المصدر: قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيان غليزان الجزائر، 2023، ص 606.

من خلال الجدول أعلاه تبين ما يلي: وجود فجوة واضحة بين نسبتي عناصر الفئة الواحدة خلال الفترة ما قبل وأثناء الجائحة كورونا؛ أي بين نسبة الذكور ونسبة الإناث البالغين فوق 15 سنة وهذه الفجوة تشير إلى المعاناة المحتملة من أجل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية التي يواجهها كل من فئة الإناث وفئة الذكور.

رابعاً: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية

تعتبر الودائع مجموع المبالغ من المال التي يودعها شخص طبيعي أو اعتباري في حسابه المصرفي ويجوز لصاحبه السحب منه متى شاء وإذا كان حساب وديعة لأجل فإنه لا يجوز له السحب إلا بعد انقضاء الأجل وذلك من خلال تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية.

الجدول رقم 08: تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية

حصة الودائع	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة بنك التنمية المحلية من إجمالي الودائع	88.3	87.1	85.8	86.24	87	87.5	87.62

المصدر: قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيان غليزان الجزائر، 2023، ص 606.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك التنمية المحلية قبل جائحة وأثنائها في ارتفاع ضئيل، ويسيطر بصفة كبيرة على إجمالي الودائع وهذا راجع للعوامل التي ساعدت في تحقيق هذه الزيادات من إجمالي الودائع وتمثلت في الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي للفروع البنكية عبر كافة مناطق الوطن وتبني اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا في الجزائر

إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير القدرة على التكيف مع الأزمات كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي وخاصة للنساء. ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57% من البالغين و71% من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة.¹

أولاً: نشاط الدفع عبر الانترنت

خلال فترة الجائحة وبالأخص سنة 2021 يوجد 153 تاجر منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي، منذ انطلاق الدفع على الانترنت

نتج حوالي 7821346 معاملة. موزعة وفقاً للجدول التالي:²

الجدول رقم 09: تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
هاتف / اتصال	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135	7490626	731505	574682
نقل	388	5677	871	6292	11350	72164	195490	22575	21387
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372	23571	5064	1197
الكهرباء والماء	391	12414	27722	38806	85676	120841	302273	34219	44271
خدمة إدارة	0	0	1455	2432	68395	155640	153957	529	463
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726	705714	58090	68025
بيع سلع	0	0	0	0	235	13468	24169	2892	2689
رياضة وترفيه	0	0	0	0	0	0	152925	129017	45877
إجمالي المعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346	9048128	983892	758561

المصدر: إحصائيات تجمع النقدي الآلي، متاح على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/> تاريخ

الإطلاع 2023-05-01

¹- يلوي طارق وصبرينة قراري، واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، ص707.

²- إحصائيات التجمع النقدي الآلي، متاح على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/> تاريخ الإطلاع 2023-05-01.

يشير الجدول أعلاه إلى أن عمليات الدفع عبر الانترنت لم تتم مطلقا في قطاع بيع البضائع قبل جائحة كورونا (الفترة 2016-2019)، بينما ارتفع عددها في القطاعات الأخرى تدريجيا. وخاصة في قطاع الاتصالات (دفع فواتير الهاتف)، وقطاع الطاقة (فواتير الكهرباء والماء). أما من حيث القيمة فانتقل المبلغ من 15 مليون دينار سنة 2016 إلى 503 مليون دينار سنة 2019، وهو مبلغ ضئيل جدا. ويمكن إرجاع سبب ضعف الإقبال على الدفع عبر الانترنت في الجزائر إلى العوامل التالية:¹

- ضعف الترويج لهذه الخدمات من قبل القائمين عليها؛
 - تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، وانخفاض مستوى الربط بالانترنت؛
 - تخوف التجار من إمكانية استخدام هذه التقنيات للإخضاع والرقابة الضريبية، حيث يشترك 53 تاجرا فقط في هذا النظام حتى شهر جويلية 2020 حسب تجمع النقد الآلي؛
 - ضعف نشاط التجارة الالكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني.
- خلال فترة جائحة 2020-2022 يتضح لنا ارتفاع نشاط الدفع على الانترنت وبشكل ملحوظ؛ حيث قدر إجمالي المعاملات عبر الانترنت خلال سنة 2022 بـ 9048125 وهو رقم قياسي مقارنة مع السنوات السابقة، وضمت معاملات الدفع مختلف الخدمات من تأمين، نقل، خدمات إدارية، تسديد فواتير الكهرباء، الهاتف وحتى بيع البضائع التي كانت منعدمة تماما قبل الجائحة وبلغت المعاملات خلالها بـ 235 خلال سنة 2020، 13468 خلال سنة 2021 و 24169 خلال سنة 2022. كما يمكن أن نستنتج أيضا أن المواطن من خلال الإجراءات الوقائية المفروضة للحد من انتشار الفيروس، اكتسب ثقافة مالية إلكترونية سهلت عليه الكثير من المعاملات عن طريق إجراء الكثير من العمليات من مقر السكن، دون الاختلاط أو الحاجة للتنقل فقط عن طريق الانترنت.²

خلال فترة التعافي 2023 يتضح لنا انخفاض ضئيل لنشاط الدفع على الانترنت في شهر مقارنة فيفري بالشهر جانفي؛ حيث قدر إجمالي المعاملات عبر الانترنت في شهر جانفي بـ 983892 وشهر فيفري بـ 758561، رغم التعافي ما زال الجزائريون يعتمدون عليها.

ثانيا: نشاط السحب على الجهاز النقدي

يمكن عرض معاملات السحب والدفع الإلكترونيين في الجدول التالي:

¹ محمد شكرين، أزمة كوفيد19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12/العدد 01، جامعة المدية، 2021، ص 229-230.

² حدو امال، الشمول المالي والدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا-دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17/العدد 01، جامعة جامعة جيلالي لبايس سيدي بلعباس (الجزائر)، 2023، ص 241-242.

الجدول رقم 10: تطور عدد عمليات السحب على الجهاز الصرف الآلي في الجزائر

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي البنكية	العدد الإجمالي لمعاملات السحب
2016	1370	6868031
2017	1443	8310170
2018	1441	8833913
2019	1621	9929652
2020	3030	58428933
2021	3053	87722789
2022	3658	128035361
2023	جانفي	13506843
	فيفري	11619314
	مارس	18693042

المصدر: إحصائيات التجمع النقدي الآلي، متاح على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/> تاريخ الإطلاع 2023-05-01

بالرغم من الارتفاع التدريجي في عمليات السحب والدفع الإلكترونيين خلال الفترة (2016-2019)، إلا أن حجمها لا يتناسب مع عدد سكان الجزائر البالغ أكثر من 43 مليون نسمة سنة 2019، ولا مع نسبة المالكين للحسابات المصرفية التي تقدر بـ42.78%، من مجموع السكان.¹

خلال فترة الجائحة 2020-2022 نجد أن الحظيرة الوطنية للموزعات الآلية تضم 3030 آلة خلال 2020، وبلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب خلال نفس الفترة بـ 58428933 معاملة صحيحة، في حين بلغ عدد الموزعات خلال سنة 2022 بـ 3658 وبلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب خلال نفس الفترة بـ 128035361، وهذا ما يعكس جهود الدولة في توفير موزعات جديدة من جهة وتوجه الزبائن إلى هذا النوع من المعاملات مما ساهم في التقليل من مخاطر الجائحة وتقادي بذلك طوابير عمليات السحب في مختلف المؤسسات المالية خاصة أن هذه الأخيرة عرفت أزمة توفر السيولة خلال هذه الفترة.² أما خلال فترة التعافي 2023 نجد أن الحظيرة الوطنية للموزعات الآلية تضم 3713 آلة خلال ثلاث أشهر الأولى من سنة 2023 مع زيادة ملحوظة في شهر مارس.

ثالثا: نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

الجدول التالي يوضح تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال فترة 2016-2023.

¹ - محفوظ فاطمة، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10/العدد 02، جامعة آكلي محمد أولحاج -البويرة- الجزائر، 2022، ص 260.

² - حدو أمال، المرجع السابق، ص 242.

الجدول رقم 11: تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الالكتروني

السنوات	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	5049	65501	44450890240
2017	11985	122694	86177536890
2018	15397	190898	133533413076
2019	23762	274624	191699472111
2020	33945	711777	473382004301
2021	37561	2150523	1511324949992
2022	46263	2712848	1934305653897
2023	جائفي	269944	216735558393
	فيفري	246111	212669545687
	مارس	321387	254138316847

المصدر: إحصائيات تجمع النقدي الآلي، متاح على الموقع: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/> تاريخ

الإطلاع 2023-05-01

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في عمليات الدفع خلال 2016 إلى غاية 2019، أما خلال فترة جائحة كوفيد-19، تغير سلوك الجزائريين فيما يخص عمليات الدفع التي زاد مستواها عبر محطات الدفع الالكتروني، وفي سنة 2023 نلاحظ رغم التعافي لا زال هناك ارتفاع في عمليات الدفع.¹

المبحث الثالث: تأثير أزمة فيروس كورونا على الشمول المالي المصري

بذلت الحكومة المصرية العديد من الجهود في مجال تطبيق الشمول المالي، منذ تفشي كورونا، إلا أن الأمر ما يزال بحاجة للمزيد من الجهود في ذلك المجال.

المطلب الأول: الشمول المالي في جمهورية العربية مصر

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية؛ بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.²

¹ - يلوي طارق وصبرينة قراري، المرجع السابق، 2023، ص709.

² - صورية شنبوي والسعيد بن لخضر، المرجع السابق، ص121-122.

على الرغم من القصور التشريعي الواضح فيما يتعلق بتشجيع نظام اقتصادي غير نقدي إلا أن هناك حراكا واضحا في هذا المجال لا يمكن إغفاله، ويجب ترصده وتمييزه وذلك بالتزامن مع إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 التي تبنتها وزارة التخطيط. وقد تم العمل بهذه الإستراتيجية بدءا من جانفي 2016؛ حيث تتضمن اثنا عشرة محورا أهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. وفي هذا الإطار ومع قيام البنك المركزي بدوره في الإشراف على نظام الدفع والذي يهدف منه ضمان التدفق النقدي من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري، تعد بذور طيبة للتحويل للاقتصاد غير النقدي¹.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر في الفترة بين 2019-2022

تقوم دولة مصر بالتطوير الدائم ودعم مقدمي الخدمات التكنولوجية لخلق بيئة مدفوعات رقمية تساهم في التحول من مجتمع نقدي إلى مجتمع لا نقدي مما يساعد على دعم وتحقيق الشمول المالي². والشكل يوضح أرقام مستخدمي الإنترنت في مصر.

الشكل رقم (06): أرقام مستخدمي الإنترنت في مصر سنتي (2019-2020)



المصدر: عاطف حسن، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، بدون صفحة، الموقع الأنترنت

<https://masrafeyoun.ebi.gov.eg>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك زيادة كبيرة في عدد مستخدمي الإنترنت؛ حيث أصبح عدد المستخدمين في فترة كورونا بـ 65.25 مليون بنهاية عام 2020 مقارنة بـ 45.9 مليون مستخدم في 2019³.

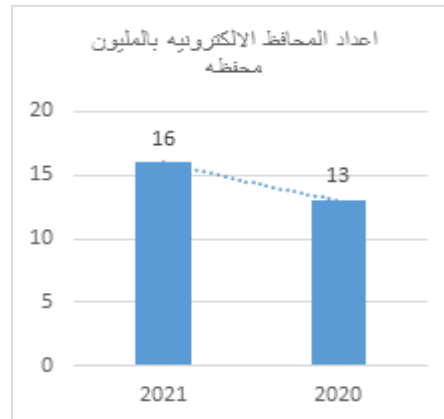
¹ - المرجع نفسه.

² - عاطف حسن، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، بدون صفحة، في الموقع الإلكتروني:

<https://masrafeyoun.ebi.gov.eg>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01.

³ - المرجع نفسه.

الشكل رقم (07): أرقام المحافظ الإلكترونية في مصر سنتي (2020-2021)



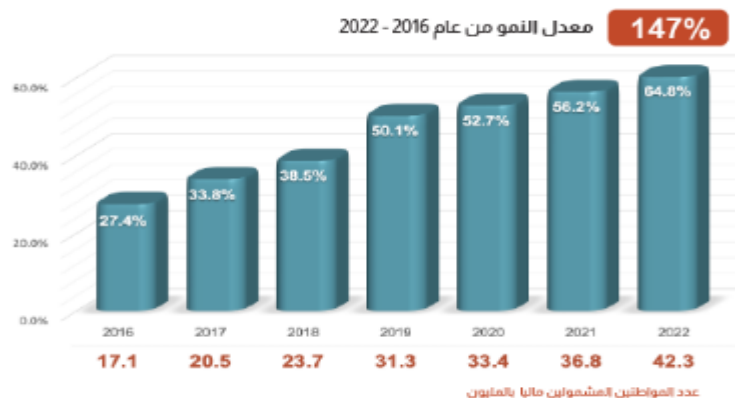
المصدر: عاطف حسن، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، بدون صفحة، الموقع الإلكتروني

<https://masrafeyoun.ebi.gov.eg>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01

نلاحظ أن عدد المحافظ الإلكترونية وصل إلى 16.3 مليون محفظة عام 2021، وهناك 81 مليون عملية إلكترونية نفذت باستخدام المحافظ الإلكترونية، إضافة إلى 35 مليون عملية تحويل من محفظة إلى أخرى، و10 مليون عملية إيداع و5.5 مليون عملية سداد فواتير، وتحويل مرتبات وتبرعات وتسويق الكتروني بنسبة نمو 323% خلال عام 2021¹.

ففي إطار الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمواطنين، أصدر البنك المركزي المصري المؤشرات الرئيسية للشمول المالي لعام 2022، والتي تساهم في متابعة تطور استخدام الخدمات والمنتجات المالية وكذلك نقاط الإتاحة المالية بين كافة فئات المجتمع، بهدف دفع النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030².

الشكل رقم (08): تطور نسبة الشمول المالي في مصر خلال الفترة 2016-2022



المصدر: البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01.

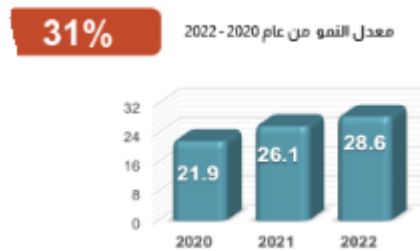
¹ - المرجع نفسه.

² - البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01.

تشير المؤشرات إلى إحراز تقدم ملحوظ في معدلات الشمول المالي خلال الفترة ما قبل الجائحة في ارتفاع، وأيضا أثناء الجائحة بقي في ارتفاع؛ حيث حققت معدل نمو بلغ 147%، ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات (في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع) إلى 42.3 مليون مواطن بما يعادل 64.8% من إجمالي المواطنين (في الفئة العمرية 16 سنة فأكثر) والبالغ عددهم 65.4 مليون مواطن.¹

فيما يلي ندرج بعض أرقام مؤشرات أخرى.

الشكل رقم (09): البطاقات مسبقة الدفع خلال الفترة 2020-2022



المصدر: البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع أعداد البطاقات مسبقة الدفع إلى 43.8 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 31% خلال الفترة 2020 إلى 2022. وهذا الارتفاع بسبب جائحة كورونا.²

الشكل رقم (10): محافظ الهاتف المحمول خلال الفترة 2020-2022



المصدر: البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01

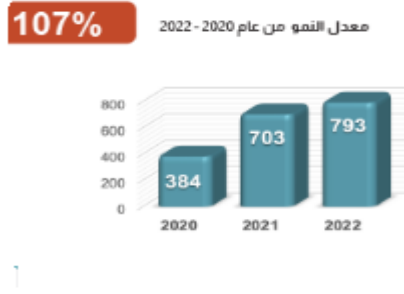
من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد محافظ الهاتف المحمول فيما بلغ 46.5 ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن محققة معدل نمو 54% خلال الفترة كوفيد-19.³

¹ - المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

الشكل رقم (11): عدد نقاط الإتاحة المالية خلال الفترة 2020-2022



المصدر: البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01

تشير المؤشرات أيضا إلى تطور أعداد نقاط الإتاحة المالية والتي تشمل كلا من فروع البنوك، والبريد المصري، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدمي خدمات الدفع لتصل إلى 1214 نقطة لكل 100 ألف مواطن بمعدل نمو 107% خلال الفترة الجائحة من 2020 إلى 2022. ذكر البنك الدولي أن مصر اتخذت خطوات أساسية لتعزيز الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي خلال السنوات الماضية. خلال الآونة الأخيرة، كثفت مصر من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تُعزز الخدمات المالية الرقمية، ولا سيما مع تسليط أزمة كورونا الضوء على أهميتها. دعا البنك الدولي مصر إلى التعجيل بوضع تشريعات ولوائح ثانوية ذات صلة بأنظمة وخدمات المدفوعات، فالإسراع في التحول الرقمي¹.

المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل جائحة كوفيد-19

ارتبط الشمول المالي بإجراءات مواجهة فيروس كورونا بعلاقة تبادلية، ذلك أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء. كما أن قرارات مكافحة كورونا يعزز الشمول المالي والتحول الرقمي في مصر والعالم، حيث تتمثل أهم إجراءات الحد من انتشار الفيروس في فرض حظر التجوال ومنع المخالطة الاجتماعية، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد لاستخدام المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية من أجل إجراء المعاملات اليومية دون الذهاب إلى فرع البنك. برزت أهمية الشمول المالي خلال أزمة كورونا للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب ضرورة استخدام مزايا التكنولوجيا الرقمية في القطاع المالي من أجل قضاء المواطنين حاجاتهم المالية والمصرفية عن بعد².

¹- وسام حسن فتوح، مصر في 2022: عام التحول الرقمي وتعميم الشمول المالي، على الموقع <https://uabonline.org/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-04-28.

²- بسمت جمال، تعزيز الشمول المالي في مواجهة كورونا، على الموقع: <https://ecss.com.eg>، تاريخ الإطلاع 2023-04-28.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يساعد تعزيز الشمول المالي في مواجهة تداعيات كورونا عن طريق تسهيل وصول حزم المساعدات المالية الحكومية إلى الأفراد والشركات المتضررة من الفيروس. كما يمكن تطبيق سياسات تحويل الأموال مباشرة إلى الأسر بسهولة إذا كانت الدولة تتمتع بدرجة كبيرة من دمج الأفراد في النظام المصرفي¹.

أدركت الحكومة المصرية ضرورة وأهمية العمل على تعزيز الشمول المالي والحد من التعاملات النقدية، لذلك صدرت العديد من القوانين والقرارات الهامة؛ إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 89 لسنة 2017 بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، برئاسته وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، وذلك بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج الجهاز المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع مما يسهم في دمج القطاع غير الرسمي وتحقيق أعلى قدر من الشمول المالي. كما صدر القانون رقم 18 لسنة 2019 لتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي والهادف إلى وضع إطار تنظيمي ملزم للمدفوعات غير النقدية وتقديم العديد من المزايا المشجعة على ذلك. كما صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 (تضمن باباً يختص بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية)². يواصل الاقتصاد المصري محاولة إظهار مرونته من خلال جائحة COVID-19، بسبب إصلاحات الاقتصاد الكلي وقطاع الطاقة التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، إلى جانب تدابير لتخفيف الظروف النقدية، وتقديم دعم قطاعي محدد، وتعبئة التمويل الخارجي. بدأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأنشطة الدخل الأجنبي في الانتعاش منذ الربع الأخير من السنة المالية 2020/2021. ومع ذلك، لا تزال التحديات العالمية المرتبطة بـ COVID والانتعاش غير المتكافئ حول العالم تحد من التعافي. لا تزال الاحتياطات الأجنبية وفيرة، ولكن اتساع عجز الحساب الجاري أدى إلى زيادة متطلبات التمويل. ساعد ضبط أوضاع المالية العامة على خفض نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي. لا يزال الحيز المالي مقيداً بعبء الفائدة وقلة احتمالية تعبئة الإيرادات. من المتوقع أن تستأنف مصر النمو في فترة ما قبل الجائحة في السنوات اللاحقة؛ حيث يتحسن وضع فيروس كورونا تدريجياً. إن إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الهيكلية أمر بالغ الأهمية لاستدامة الانتعاش، ودفع نمو الإنتاجية، وخلق وظائف عالية الدخل. تم تخصيص فصل التركيز من هذا التقرير لرقمنة الحكومة. إحدى الأولويات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي الوطني للبلاد³ تتمتع مصر حالياً بمستوى عال نسبياً من الرقمنة الحكومية، وفقاً للمؤشرات الدولية مثل مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية التابع للأمم المتحدة، وكذلك مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية الذي أنشأه البنك الدولي حديثاً.

¹ - المرجع نفسه.

² - عبد الفتاح الجبالي، الشمول المالي والتعاملات النقدية في المجتمع المصري: الواقع وآليات التقرير، متاح على الموقع <https://acpss.ahram.org.eg>، تاريخ الإطلاع 2023-04-26.

³ - المرجع نفسه.

خاتمة الفصل الثالث

مما سبق نستنتج أن الخدمات المالية تلعب دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي وذلك بوصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع المتنوعة والمبتكرة بتكاليف أقل وفي الأوقات المناسبة، إلا أن الجزائر لازالت بعيدة كل البعد على الوصول لتعزيز الشمول المالي باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية، ويعود السبب في ذلك لمجموعة من العوائق التي تواجه الأفراد والمؤسسات المالية والدولة في حد ذاتها، كضعف البنية التحتية ونقص التنقيف المالي، على عكس دول أخرى نجحت في تبني تقنيات هذه الإستراتيجية من خلال مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا عن طريق مجموعة من السياسات التي انتهجتها في سبيل تعزيز الشمول المالي.

خاتمة

حفزت جائحة كورونا الشمول المالي، حيث دفعت إلى زيادة كبيرة في المدفوعات الرقمية وسط التوسع العالمي في الخدمات المالية الرسمية. وخلق هذا التوسع فرصا اقتصادية جديدة، وعمل على سد الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات، كما ساعد على بناء القدرة على الصمود على مستوى الأسرة لتحسين إدارة الصدمات المالية.

أدى ظهور جائحة كورونا إلى تغيير شامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويتجلى ذلك في القيود التي فرضتها على المعاملات اليومية المختلفة للأفراد والمؤسسات والحكومات.

اختبار الفرضيات

من خلال دراسة دور كوفيد-19 في تسريع الشمول المالي في الدول العربية توصلنا إلى ما يلي:

- أثبتت الدراسة أن الفرضية الأولى (ترتبط أزمة كورونا (كوفيد-19) بالشمول المالي بعلاقة سلبية، لأن جائحة كورونا كانت حاجز لكل الخدمات والاستخدامات المالية)؛ خاطئة، ذلك أن آثارها أدت إلى تطوير الخدمات المالية الرقمية، ومن ثم تعزيز مؤشرات الشمول المالي الرقمي وذلك انعكس إيجابا على الشمول المالي بشكل عام ومن ثم هناك علاقة إيجابية؛
- أثبتت الدراسة أن الفرضية الثانية (يعمل التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية لأكثر شريحة من العملاء)؛ صحيحة، لكن لا تزال الجزائر في أدنى المستويات مقارنة بالدول الأخرى من حيث مستوى الشمول المالي، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية بنسبة أكبر في تعزيزها؛
- أثبتت الدراسة أن الفرضية الثالثة (لم تحقق الدول العربية مستويات أداء عالية فيما يخص تسريع الشمول المالي)؛ خاطئة جزئيا، بالرجوع إلى الفصل الثالث، توصلنا إلى أن مصر دولة رائدة في الشمول المالي، وقطعت أشواطاً معتبرة في هذا المجال، أما الجزائر فما زالت بعيدة عن تحقيقه؛
- بالنسبة للفرضية الرابعة أثبتت الدراسة صحتها، فقد ساعدت الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، من خلال تنوع الخدمات المالية الرقمية وبأقل تكلفة ووقت، ما أدى إلى جذب شريحة واسعة في فترة قصيرة.

نتائج البحث

من خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج تمثلت في:

- للشمول المالي هدف استراتيجي هو حماية المستهلك وزيادة ثقة الأفراد؛
- للشمول المالي مجموعة من المزايا الإيجابية على النظام المالي؛
- فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي؛
- تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن؛
- تعتبر دول الخليج السبّاقة في تسجيل أعلى النسب فيما يتعلق باستخدام البالغين للهواتف النقالة وشبكة الانترنت للقيام بالمدفوعات أو التسوق أو تحويل الأموال عن طريق حسابات مالية رسمية؛
- توسيع دائرة الشمول المالي في الجزائر خلال فترة جائحة فيروس كورونا بسبب زيادة الاهتمام بالدفع الإلكتروني؛
- أظهرت جائحة كورونا كوفيد-19 مدى الحاجة إلى تطوير الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- يساهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية؛ حيث يتيح تنويع الخدمات المالية والاهتمام بجودتها وتطويرها وجذب أكبر عدد من العملاء؛
- أدت جائحة كورونا إلى ارتفاع في الرقمنة المالية، نتيجة استخدام ملايين البالغين للمدفوعات الرقمية بدلاً من المدفوعات القائمة على النقد؛
- التحول الرقمي لم يعد اختياراً بل أصبح ضرورة حتمية؛ حيث أنه يواجه عدة تحديات أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين تنافسية القطاع المالي ومقاومة مجموعات المصالح؛
- تعتبر جائحة كورونا (كوفيد-19) فرصة ونقطة انطلاق لتطوير الخدمات المالية الرقمية في الجزائر مستقبلاً؛
- ارتبط الشمول المالي بعلاقة تبادلية مع الأزمة، وذلك أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تداعيات الوباء؛

- تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، كما أن العديد من الدول وجدت في التعاملات الرقمية ملاذاً للتخفيف من آثار الجائحة؛
- تشير مؤشرات قاعدة البيانات إلى زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي خلال الفترة من 2016 حتى 2022 محققة معدل نمو بلغ 147% ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية إلى 42.3 مليون مواطن بما يعادل 64.8% من إجمالي المواطنين؛
- غياب المنافسة بين المؤسسات المالية الجزائرية تدخل في الجانب التقليدي للخدمات البنكية نتيجة سيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية.

اقتراحات البحث

على ضوء هذا البحث يمكن اقتراح ما يلي:

- توفير السيولة في أجهزة الصرف الآلي وذلك لتشجيع التعامل بها وعدم النفور منها كما حدث خلال فترة الجائحة؛
- إعداد استراتيجيات ملائمة للتكيف المالي وكسب ثقة المستخدمين أفراداً ومؤسسات في الخدمات المالية الرقمية؛
- العمل على تجهيز بنية تحتية رقمية تتماشى مع تطلعات المتعاملين؛
- تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي، لهذا لا بد من تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضي قدماً في تعزيز الشمول المالي؛
- وضع إستراتيجية واضحة من طرف الحكومات العربية للتوسع في الخدمات المالية الرقمية؛
- ابتكار خدمات مالية جديدة تناسب كل الشرائح المجتمعية بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم؛ إذ تكون ملائمة من حيث التكلفة.

آفاق البحث

من خلال تناولنا لهذا الموضوع يمكن اقتراح أهم المواضيع للدراسة:

- واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- الخدمات المالية في الدول العربية؛
- مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية.

قائمة
المصادر
والمراجع

أولاً: المجلات والمقالات

- (1) آسيا سعيدان، ونصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة: الجزائر تونس والمغرب، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10 / العدد 03، جامعة علي لونيسي، قالمة، الجزائر، 2018.
- (2) أحمد خروبي لقواس، الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي-تجربة المملكة العربية السعودية -مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04 / العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، 2023.
- (3) أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة الشلف (الجزائر)، المجلد 04 / العدد 02، 2021.
- (4) ابتسام سلاطنية وغياط شريف، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05 / العدد 01، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر - 2022.
- (5) إبراهيم حاكم وغضيان الحجازين، مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد جائحة كورونا، مجلة العلوم وفاق المعارف، المجلد الثامن/العدد الأول، جامعة عمار تليجي بالأغواط-الجزائر - 2022.
- (6) بن عامر الكريم وبن طواف كوثر، واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04 / العدد 01، جامعة بلحاج بوشيب (عين تموشنت) الجزائر، 2023.
- (7) بلحش عائشة وخالد مسعد، الشمول المالي وسبب تعزيزه في اقتصاديات الدول التجربة الكينية نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن / العدد 01، جامعة تلمسان الجزائر، 2022.
- (8) بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية، المجلد 14 / العدد 2، المركز محمد زيان عاشور بالجلفة -الجزائر - 2019.
- (9) بهوري نبيل، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه-دراسة حالة الدول العربية- مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10/العدد 03، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.
- (10) بوقرة إيمان، واقع وآفاق الشمول المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10 / العدد 2، جامعة غرداية (الجزائر)، 2018.

- 11) بايس الأميرة نزيهة ولطيفة كلاخي، استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولة ناجحة الفيليبين، الهند نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07/العدد01، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، 2023.
- 12) جواني صونيا وعديلة مريم، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالية في الوطن العربي -تجربة البحرين- مجلة أبحاث إقتصادية ومعاصرة، المجلد04 /العدد02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021.
- 13) حدو آمال، الشمول المالي والدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا-دراسة تحليلية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد17 /العدد01، جامعة جامعة جيلالي لبائيس سيدي بلعباس (الجزائر)، 2023.
- 14) حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16 /العدد23، جامعة الشلف (الجزائر)، 2020.
- 15) خالد تلعيش، جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثرها على مخرجات السياسة العامة الجزائر: التداعيات والآليات. مجلة المفكر، المجلد15 /العدد03، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، 2020.
- 16) رشيد نعيمى وعبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد09 /العدد03، جامعة قاصدي مرباح، 2021.
- 17) سفيان خلوفي وشريط كمال، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة الى حالة الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد08 /العدد03، جامعة تبسة، الجزائر، 2021.
- 18) سنتي الزازية، انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد19) على الإقتصاد الجزائري والاحداث المتخذة لاحتواءه، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد09 /العدد01، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، (الجزائر)، 2022.
- 19) صورية شني والسعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد04 /العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2019.
- 20) صليحة فلاق وشارفي سامية، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة مملكة البحرين- مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد21 /العدد01، جامعة باتنة1، 2020.

- (21) صليحة فلاق وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة العلمية المعيار، المجلد 12/العدد 01، جامعة الشلف (الجزائر)، 2021.
- (22) طارق بروك، أزمة كورونا: التداعيات وآليات إدارة الأزمة، مجلة التمييز الفكرية العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخامس، العدد 05، جامعة عبد الحميد مهري فسنطينة 02، 2020.
- (23) غنية بوربيعة، واقع تعزيز الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية أثر تداعيات جائحة كورونا، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05/العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2022.
- (24) فاتح مبرود، تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد: الثالث /العدد: الأول، جامعة غرداية (الجزائر)، 2022.
- (25) فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال لدراسات الاقتصادية، المجلد 06/العدد 03، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2020.
- (26) قاسمي يسمينة وتوفيق مزيان، دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، المنهل الاقتصادي، المجلد 05/العدد 01، جامعة أحمد زيانة غليزان الجزائر، 2023.
- (27) قاسمي يسمينة ومحمد توفيق مزيان، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07/العدد 01، جامعة الشهيد دمه لخضر الوادي، الجزائر، 2022.
- (28) قباني فطيمة الزهرة وآخرون، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة وحدة البحث في تنمية البشرية، المجلد 16/العدد 03، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، 2021.
- (29) كرامة مروة وآخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجاً، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02 /العدد 02، جامعة محمد خيضر (بسكرة) الجزائر، 2020.
- (30) كركار مليكة، الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10/العدد 03، 2019، جامعة علي لونيسي البلدية 02 الجزائر، 2019.
- (31) محفوظ فاطمة، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10 /العدد 02، جامعة آكلي محمد أولحاج -البويرة- الجزائر، 2022.
- (32) محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01 /العدد 01، جامعة حسية بن بو علي، الشلف، 2019.

33) محمد أمين زاويخ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة المملكة العربية السعودية- مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10/العدد01، جامعة المركز الجامعي عبد الله مرسلتي تيبازة، 2022.

34) محمد شكرين، أزمة كوفيد19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12 /العدد01، جامعة المدية، 2021.

35) معمري نارجس وأوكيل حميدة، réalité and – financial inclusion in Algérie challenges، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد الأول /العدد01، جامعة أوكلي محند أولحاج-البويرة-الجزائر، 2019.

36) ناصر غربي صلاح الدين وآخرون، دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) باستعمال نموذج باتل ARDC خلال الفترة(1990-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07 /العدد01، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، 2022.

37) نادية لوزي، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه. مجلة البحوث والاقتصاد والمناجمت، المجلد 02/العدد02، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، 2021.

38) نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد02 /العدد02، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)، 2020.

39) وسام بوزيان وآخرون، واقع وتحديات الشمول المالي-دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمت، المجلد 04/العدد01، جامعة المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، 2023.

40) ياسين شراد ومولحسان آيات الله، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد08 /العدد03، جامعة سطيف 01، 2021.

41) يلوي طارق وصبرينة قراري، واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04/العدد01، جامعة باجي مختار عنابة، 2023.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

1) مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)، متاح على الموقع: <https://www.mayoclinic.org> تاريخ الإطلاع 06 ماي 2023.

- (2) إحصائيات تجمع النقد الآلي، متاح على الموقع:-<https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/> تاريخ الإطلاع 2023-05-01.
- (3) عاطف حسن، استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، بدون صفحة، الموقع الأنترنت <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg> ، تاريخ الإطلاع 2023-05-01.
- (4) البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-05-01.
- (5) وسام حسن فتوح، مصر في 2022: عام التحول الرقمي وتعميم الشمول المالي، على الموقع <https://uabonline.org/ar>، تاريخ الإطلاع 2023-04-28.
- (6) بسمت جمال، تعزيز الشمول المالي في مواجهة كورونا، على الموقع الإلكتروني: <https://ecss.com.eg>، تاريخ الإطلاع 2023-04-28.
- (7) عبد الفتاح الجبالي، الشمول المالي والتعاملات النقدية في المجتمع المصري: الواقع وآليات التقرير، متاح على الموقع <https://acpss.ahram.org.eg> ، تاريخ الإطلاع 2023-04-26.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	01
43	الاقتراض من طرف الدول العربية	02
48	تطور عدد فروع البنوك التجارية	03
48	عدد الفروع البنكية في الجزائر نهاية 2020	04
50	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي حسب بنك التنمية المحلية	05
50	عدد بطاقات الدفع الالكتروني في بنك التنمية المحلية	06
51	نسب البالغين فوق 15 سنة الذين يملكون حسابات مالية والمصرفية	07
51	تطور الودائع على مستوى بنك التنمية المحلية	08
52	تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر	09
54	تطور عدد عمليات السحب على الجهاز الصرف الآلي في الجزائر	10
55	تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الالكتروني	11

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	مبادئ الشمول المالي	01
10	أبعاد الشمول المالي	02
14	ركائز الشمول المالي	03
44	مؤشرات الشمول المالي الرقمي خلال الفترة (2021-2017)	04
49	مؤشرات الشمول المالي الرئيسية التي يعتمد عليها بنك التنمية المحلية.	05
56	أرقام مستخدمي الإنترنت في مصر سنتي (2020-2019)	06
57	أرقام المحافظ الالكترونية في مصر سنتي (2021-2020)	07
57	تطور نسبة الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016-2022)	08
58	البطاقات مسبقة الدفع خلال الفترة (2022-2020)	09
58	محافظ الهاتف المحمول خلال الفترة (2022-2020)	10
59	عدد نقاط الإتاحة المالية خلال الفترة (2022-2020)	11

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي
02	مقدمة الفصل الأول
03	المبحث الأول: عموميات حول بالشمول المالي
03	المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي
04	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي
06	المطلب الثالث: خصائص ومبادئ الشمول المالي
09	المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي
09	المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي
12	المطلب الثاني: ركائز الشمول المالي
15	المطلب الثالث: آليات وسياسات تعزيز الشمول المالي
17	المبحث الثالث: تحديات الشمول المالي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
17	المطلب الأول: كيفية تحقيق الشمول المالي وعلاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي
18	المطلب الثاني: تحديات ومعوقات توسيع الشمول المالي
20	المطلب الثالث: دور الشمول المالي فيا لتنمية الاقتصادية والاجتماعية
22	خاتمة الفصل الأول
23	الفصل الثاني: مدخل للتعريف بفيروس كورونا كوفيد-19
24	مقدمة الفصل الثاني
25	المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا كوفيد-19

25	المطلب الأول: نشأة وتعريف كوفيد-19
26	المطلب الثاني: مراحل وطرق انتشار كوفيد-19
28	المطلب الثالث: أزمة كورونا من أزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية
30	المبحث الثاني: التداعيات الأزمة كوفيد-19
30	المطلب الأول: التداعيات العالمية الاجتماعية والاقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا
32	المطلب الثاني: تأثير الأزمة على التحالفات والشركات الدولية الراهنة
33	المطلب الثالث: تداعيات أزمة (كوفيد-19) على السياسات الصحية والتعليمية
36	المبحث الثالث: الشمول المالي في ظل جائحة كورونا
36	المطلب الأول: مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد جائحة كورونا
37	المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة عالميا لمواجهة خطر فيروس كورونا
39	المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي وجائحة كورونا
40	خاتمة الفصل الثاني
41	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تأثير أزمة كوفيد-19 على الدول العربية
42	مقدمة الفصل الثالث
43	المبحث الأول: تأثير كوفيد19 على الشمول المالي في الدول العربية
43	المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية
44	المطلب الثاني: جائحة كورونا تحدث طفرة عربية في المدفوعات الرقمية
45	المطلب الثالث: جهود الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد19
47	المبحث الثاني: تأثير كوفيد19 على الشمول المالي في الجزائر
47	المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

48	المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر
52	المطلب الثالث: دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا في الجزائر
55	المبحث الثالث: تأثير أزمة فيروس كورونا على الشمول المالي المصري
55	المطلب الأول: الشمول المالي في جمهورية العربية مصر
56	المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر في الفترة بين 2019-2022
59	المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل جائحة كوفيد 19
61	خاتمة الفصل الثالث
62	خاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
72	فهرس الجداول والأشكال
75	فهرس المحتويات
79	ملخص

ملخص



ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع وتحديات الشمول المالي في الدول العربية وبالأخص في الجزائر ومصر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي وكوفيد-19، والتركيز على مؤشراتهم، ثم عرض كل من الخدمات المالية الرقمية التي كان لها تأثيرا إيجابيا.

توصلنا من خلال دراستنا تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن، وكذا الخدمات المالية تلعب دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي وذلك بوصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع المتنوعة والمبتكرة بتكاليف أقل وفي الأوقات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، كوفيد-19، الجزائر، مصر.

Abstract:

This study aims to highlight the challenges of financial inclusion in Arab countries, specifically in Algeria and Egypt, in the context of the COVID-19 pandemic. it explores the concept of financial inclusion and its relationship with COVID-19, focusing on their indicators. Additionally, it presents the positive impact of digital financial services.

Through our study, we found an increasing interest in digital financial inclusion in Arab countries due to the spread of the COVID-19 pandemic. This interest aims to ensure financial security and promote financial inclusion by providing financial services to diverse and innovative communities at lower costs and appropriate times.

key words: financial inclusion, COVID-19, Algeria, Egypt.